٤١٥ الفوائد الضيائية ، للجامي، عبدالرحمن بن أحمد ـ ٨٩٨هـ ٠

ف ٠ ج بخط محمد بن اسحق سنة ١١١٥هـ ٠

١٠٢ق ١٩ س ٢٠×١٤ســم

نسخة جيدة ،خطها تعليق حسن ٠ طبع ٠

٦١٥٤ الاعلام ٤ : ٦٧ كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ

ج ـ تاريخ النسخ د ـ شرح كافية ابن الحاجب ٠

٢/١٤٢٩

١٤/٤ | ١٤١١ هـ

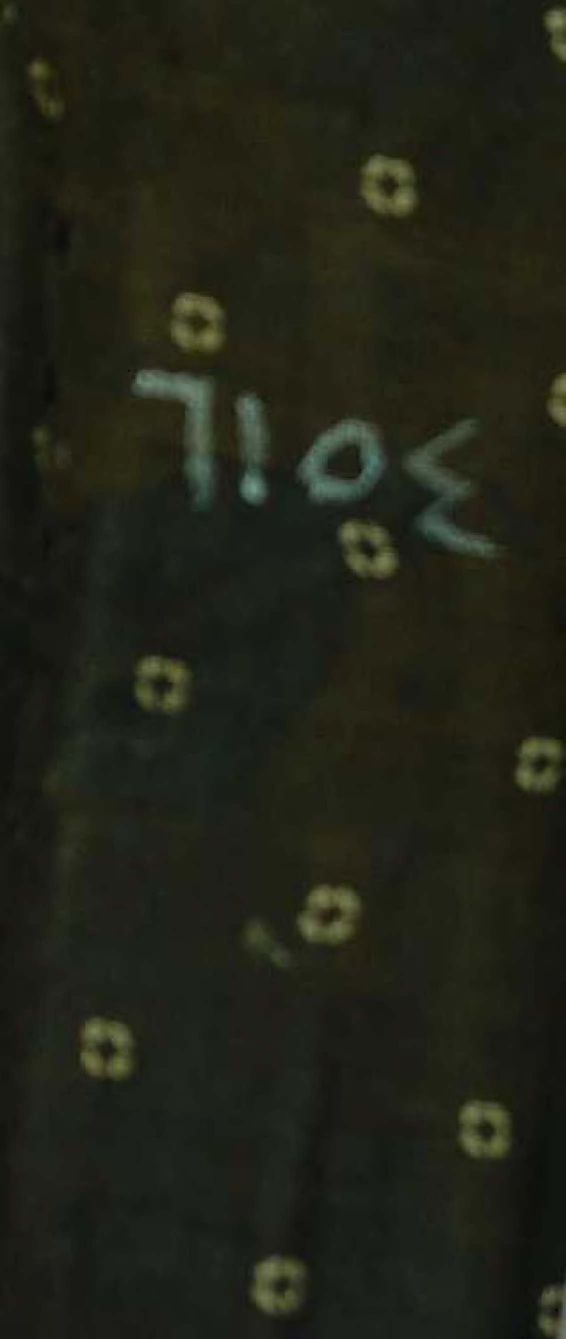

ساعات
ماعات

٢٢٢٣
١١١١
٤٤٦٨٦٤٤

كتاب

ارقا وفوفا زبكل عرف شفا
لشفا الالباب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم نحمدك على كل حال ونسألك المعونة الحمد لوليه والصلاة
والسلام على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه وبعد
فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
وأسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن
موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر
المبتدئين من أصحاب التحصيل وما توفيقي إلا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل اعلم أن الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه
بحمد الله سبحانه وتعالى بأن يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل أن
كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى
يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
حتى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءا
من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لأنه يبحث في هذا الكتاب
عن أحوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن أحوالهما وقدم الكلمة
لكون أفرادها جزءا من أفراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه
فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام

وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء
عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال بيت جراحات السنان
لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس
لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب وقيل
جمع حيث لا يقع إلا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب يؤول
ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس
واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بأن يراد
الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال
أكلت التمرة ولفظت النواة أي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء
أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به
الإنسان حقيقة أو حكما مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
إذ ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا ولم يوضع له لفظ وإنما
عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وأنت وأجروا
عليه أحكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لأنه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وكلمات الله تعالى داخلة
فيه إذ هي مما يتلفظ به الإنسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن والدوال الأربع وهي الخطوط والعقود والإشارات والنصب

غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل

لفظا لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق

مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس

الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث

لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان

المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح

ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل

اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد

زايد المعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد

او مقصد ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما

كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه

فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع

وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء

المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى

فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق

عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء

بعض الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة وغيرها فكيف يكون موضوعا

لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها

الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال

بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل

بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف

والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال

الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع

فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم

كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة

لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان

اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان

المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه

تجوز كما يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه

ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد

الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على

تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد

واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن

في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان

الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له

بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج

المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد

الكلمة مثل الرجل وقايمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه
على جزء المعنى لكنه تعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب
باعراب واحد وبعضها مثل عبد الله علما واخلا فيه مع انه معرب
باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان
الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة
حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج
عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قايمة وبصري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه قيد الافراد ولو
لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلا
لان الدلالة كون شي بحيث يفهم منه شي آخر فمتى تحقق الوضع تحققت
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة دير
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة
اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في
المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة اليها هذه الاقسام
الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع
يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كاين في نفسها
اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية

او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة
عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو
ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة
على معنييهما من الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان
الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا
مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد
الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على
اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي توجه حصر الكلمة في
الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه

قد علم انه اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل
تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل
واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى
حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم
صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ المتضمن
تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي تكون كل واحدة منهما في ضمنه فاه
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا
يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فايدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية نحو غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضرب عمرو وزيد قايم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن الكلمتين احديهما
ملفوظة والاخرى معنوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة
وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما
دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم
الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع
ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت
ومتعلقاته خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر
الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم
يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به لئلا
تصدق الجملة على الجملة الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف
الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا ينافي

اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر
اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ فعل واسم
فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة
ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة
منها من جنسين اسم وفعل وحرف وفعل واسم وحرف ومن البين ان
الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند
اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الار(بعة)
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي
الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الاسم والحرف
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم
ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بنا على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل
الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى
باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه
لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث

قال كما ان في الخارج موجودا قايما بذاته وهو الجوهر وموجودا
قايما بغيره وهو العرض كذلك في الذهن معقول هو مدرك
قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك
تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشي منهما فالابتدا مثلا اذا
لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتدا فقط لا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقوله
ان للاسم والفعل معنى كاينا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا
لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله
آلة لتعريف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بانضمام
كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتدا موضوع لمعنى
كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما
تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون
محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا

ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة احوالها وهذا هو
المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في
وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مستوقفيها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجزم المصنف هنالك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم
جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق
وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها الفعل متعلقا بها اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في
مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها

لزم ذكر ما يفهم منه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي
دالة على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة
في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا
مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد
الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد
صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان الفعل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل
مصدرا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار
والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا فليس لشيء منها
الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير
اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين

وانما قال ومن خواصه مع ان المصباح قال ومن علاماته اللفظية لان العلامة ما لا يجوز انفكاكه
عن شيء والخاصة ما يجوز انفكاكه عن شيء وهذه الاشياء اعني الالف واللام وحرف الجر وغير ذلك
يجوز انفكاكه عن افراد الاسم ولا يجوز انفكاكه عن الجنس فبالنظر الى الجنس علامة وبالنظر الى افراده
خاصة والمص نظر الى افراده فقال ومن خواصه وصاحب المصباح نظر الى الجنس فقال ومن علاماته

شيخ راضي

بين الازمنة الثلثة فدل على واحد معين ابهم في ضمنها او لا
يتلمح في الدلالة على واحد معين ان المدلالة على ما سواه ثم يتعين
في ارادة المعين ارادة ما سواه فاين الدلالة لتمييز الارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه لتفيد
زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع
خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا توجد في غيره وهي اما
شاملة لافراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير
شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي
لام التعريف ولو قال حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله
صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها وزيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد
ذهب الى انها أل كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة و
زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص
دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وبهذه الخاصة ثبت

والفا في مثل قوله فانفجرت تسمى فا فصيحة فظ كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير
وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل ايضا فصيحة على التقدير من

والتقدير فضرب بها فانفجرت

وهو ان يكون المحذوف

والتقدير فان ضربت بها

اعلم ان المعرب في هذا الكتاب مستعمل على خمسة معان الاول في مقابلة المركب الاسنادي والاضافي والتعدادي
والمزجي والتضمني والشائع في مقابلة الجمع والمثنى نحو قصر فالمفرد المنصرف والثالث في مقابلة الجملة نحو في
المبتدأ فانه قد يكون مفردا وقد يكون جملة والرابع في مقابلة المضاف او شبهه نحو فقطع لم ويبني على مايرفع به ان كان
مفردا معرفة والخامس في مقابلة النسبة نحو في التمييز عن مفرد مقدر كاملة

كالسباق ان حرف الجر اصطلاحاً ما وضع لافضا والفعل او معناه الى ما يليه محرم

قوله واما الاضافة اللفظية جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه في الاضافة
اللفظية مجرور والجار حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظ ولا تقديرا
كالسباق ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون ما حرف الجر حقيقي ان يكون الفعل مضافا
اليه بالاضافة اللفظية لكون الجر موجودا بدون الحرف فلا يكون مطلقا مختصا بالاسم بل
قد يوجد في الفعل ايضا واجاب عنه محرم ولو كان داخلا على الفعل يلزم ايصال الشيء
الى نفسه وهو غير جائز

اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر
المتبادر من كلام المصنف في بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا
فيها على ما فهم من تقسيم بقوله وهي معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب
لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا محرم واعطي الجر بالاسم لان
الجر ثقيل والاسم خفيف فاعطي الثقيل للخفيف

قوله ليقتضي لان الشيء
مالم يناسب للشيء ولم يكن من
خواصه لم يقدر ان يقتضي اليه
غيره محرم

قوله فرع المعنوية بجاء علامات
اللفظية بقيد التخفيف فقط
والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف
معا او التخصيص والتخفيف فيكون جزئية
وجزء الشيء يكون فرعه فان كانت
اللفظية غير مخصوصة بل يكون
علامة للفعل والاسم لزم زيادة
الفرع على الاصل وبطل

ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية فقال ومنها محرم

قوله فلو جعل مسندا اليه لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا
ثم يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
وذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون
مسندا اليه فقط ثم يلزم خلاف المفروض محرم

والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة فظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير
وهو ان يكون المحذوف شرطاً وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين

وهو ان يكون المحذوف فيما ذكر و[illegible] والتقدير فضربها فانفجرت

والتقدير فان ضربت بها فقد انفجرت

والصواب [illegible] لان العلم [illegible] في الفصيح [illegible]

علم ان المفرد في هذا الكتاب مستعمل على خمسة معان الاول في مقابلة المركب الاسنادي والاضافي والتعدادي
والمزجي والتضمني والثاني في مقابلة الجمع والمثنى نحو قولهم فالمفرد المنصرف والثالث في مقابلة الجملة نحو في خبر
المبتدأ فانه قد يكون مفرداً وقد يكون جملة والرابع في مقابلة المضاف او شبهه نحو قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان
مفرداً معرفة والخامس في مقابلة النسبة نحو في التمييز عن مفرد مقدر كما مثله

كالسباق ان حرف الجر اصطلاحاً ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه محرم

قوله واما الاضافة اللفظية جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه في الاضافة
اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا
كالسباق ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغي ان يكون الفعل مضافا
اليه بالاضافة اللفظية لكون الجر موجودا بدون الحرف فلا يكون مطلقا مختصا بالاسم بل
قد يوجد في الفعل ايضا واجاب عنه محرم وان كان داخلا على الفعل يلزم ايصال الشيء
الى نفسه وهو غير جائز
اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر
المتبادر من كلام المصنف في بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا
فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهي معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب
لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا محرم وانما اعطي الجر بالاسم لان
الجر ثقيل والاسم خفيف فاعطي الثقيل للخفيف

قوله لتقتضي لان الشيء ما لم يتأنس للشيء ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يقتضي اليه غيره محرم

قوله فرع المعنوية جاء على ان اللفظية يفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخصيص معا او التخصيص والتخفيف فتكون جزأيه وجزء الشيء تكون فرعه فان كانت اللفظية غير مخصوصة بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وبطل محرم

ولما فرغ من تعداد بعض خواص اللفظية شرع في تعداد بعض خواص المعنوية فقال ومنها محرم

قوله فلو جعل مسندا اليه لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا
في يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
وفي الاخير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون
مسندا اليه فقط في يلزم خلاف المفروض محرم

قوله لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يستقر وان
واحد ويكون متجددا دائما ولهذا وضع لان يكون
محرم

ولان المسند اليه ان يكون ذاتا او يكون ذاتا حقيقيا او تأويلا
والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها لا حقيقة
ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا
ابدا لكونه دالا على الحدث مع في نفسه وانما قدم
المسند اليه لكونه عمدة في الكلام محرم

شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل المضمرات
واسماء الاشارات والموصولات وغيرها وكذلك سائر الخواص
الخمس المذكورة فمنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا
كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص
بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم
ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان تختص بما يخالف
ما يختص به الاصل اعني الفعل وتزيد عليه بان تعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجئ في
آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه
يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم
اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه يعني بالرفع
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص
هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي
كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه

انقسام الكلي الى الجزئيات لا انقسام الكل الى اجزائه فيصح اطلاق لفظ المقسوم على كل من اقسامه بخلاف انقسام الكل الى الاجزاء هنا

اختصاصهما بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
فانما قلنا الاضافة بكون المضاف اليه لان الفعل والجملة
قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد
يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة
يتقيد بحرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان
معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من
الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد وقايم وهؤلاء في قولك زيد قايم
وقام هؤلاء بخلاف ما لم يركب اصلا من الاسما المعدودة
نحو الف با تا ثا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره
لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع
ذلك من قبيل المبنيات عند المص رحمه الله الذي لم يشبه
اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي
المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي
والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في

قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما يجي في بابه ان شاء الله
ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسما المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي
هو اسم مفعول من قولك اعرب فان ذلك لا يحصل الا باجراء
الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص رحمه الله مع
الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص رحمه الله
عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر
الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو
ولا فايدة له يعتد بها في معرفة اصطلاحهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره
مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف
اخره فلو كانت معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف

قوله من التعريف بيان لوازمها اى كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف
المضاف ايضا بحذف التنوين والتخصيص اى كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام
رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا والتخفيف اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما فى جانب المضاف فيه فقط
نحو الحسن الوجه واما فى جانب المضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه محرم قوله بدا اى بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها
لان الفعل نكرة لا يقبل شيئا منها لكونه عرضا وحولا
قوله وانما فسرنا الاضافة مع انها محتمل لانه يفسر بكون الشئ مضافا اليه ايضا محرم
عن اوصاف الذات والحروف لا يدل على معنى في نفسه محرم

ان الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء
حروف الهجاء وسواء كانت معدودة بلا عطف نحو
الف باء او بالعطف نحو الف وباء او غيرها كانها بالعطف
نحو زيد وعمرو وبكر او بالعطف بغير العطف نحو زيد عمرو بكر محرم

[illegible]

انه مما يختلف آخره فيلزم تعقد عن الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
ولا يعبر بما يرشد به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كما فعل المص رحمه الله وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي
هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة بصفة
اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في
العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا
واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور يختلف
بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف اختلافا
لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره
او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي
وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والمراد
اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا

هذا مثال اللفظي الحكمي واما التقديري الحكمي فكقولنا رأيت حبلى ومررت بحبلى
ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم

فان اللام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على الحركة المناسبة للكلمة دون غيرها [illegible]

قوله ابتداء منصوب على الظرفية اي اذا ركب ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي في اول الامر من غير ان يركب قبله او بعده
عامل آخر مثلا بقولنا بالعامل الرافع جاءني زيد وسكت عليه او بقولنا رأيت زيدا وسكت او بالعامل المعنوي مثل
زيد قائم الى غير ذلك محرم

رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل
فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد
الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في
التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة بمبني الاصل مع عامله ابتداء وبني عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم
آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر
نصا فليكن هذا الحكم من هذا القبيل غاية الامر ان هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة
او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا
او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي ولو ابقيت على
عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من
السبب هو القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف
رحمه الله لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث

الدلالة التضمني في نفس الحدث مطلقا والدلالة المطابقي الفاعل والزمان والحدث معا والدلالة الالتزامي ان يكون مسندا
مطلقا الدلالة التضمني في الاسم الحيوان مطلقا والدلالة المطابقي الحيوان الناطق مع التشخص والدلالة الالتزامي ان يكون
مسندا ومسندا اليه الدلالة التضمني في الحرف الجزء مطلقا والدلالة المطابقي ما دل على معنى في غيره والدلالة الالتزامي ان لا يكون مسندا
ومسندا اليه

اعلم ان الوضع منقسم على اربعة اقسام بالاحتمال العقلي وضع عام والموضوع له خاص كوضع امثال الضماير الراجعة الى الفاظ
مخصوص مفردة والثاني وضع عام والموضوع له عام كوضع الانسان بازاء حيوان ناطق والثالث وضع خاص والموضوع له خاص
كوضع الاعلام بازاء ذات مشخصة والرابع وضع خاص والموضوع له عام وذلك غير موجود واما في وضع امثال الضماير
الراجعة اختلاف قال بعض العلماء قد وضع هذه الامثال بازاء مفهوم كلي فلفظ هو مثلا وضع بازاء مفهوم كلي وهو مفرد مذكر
تقدم ذكره فالوضع فيه عام والموضوع له عام وذهب الى هذا القول مولانا سعد الدين عليه الرحمة وقال بعض العلماء قد وضع
هذه الامثال بازاء جزئي مخصوص لان الواضع لاحظ اولا مفهوم المفرد المذكر الغائب من حيث انه تقدم ذكره وجعله آلة لملاحظة
افراده ثم وضع لفظ هو بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه وجعل الواضع هذا المفهوم
الكلي آلة للوضع لا الموضوع له فالوضع عام والموضوع له خاص وذهب الى هذا القول مير سيد شريف قدس سره وسال
المرحوم مولانا سعد الدين وقال كيف تقول قد وضع بازاء مفهوم كلي اذ لو وضع بازائه استعمل في المفهوم الكلي في وقت ما وليس كذلك
بل استعمل في افرادها فاجاب عنه بقوله وهذه الامثال مجازات لم تركن الحقائق استعمل في غير الموضوع له ثم سال مولانا سعد الدين
عن المير فقال انت كيف تقول قد وضع بازاء كل واحد من افرادها بخصوصه وذلك غير ممكن لانه يلزم الواضع ان يلاحظ الموضوع له كلها
او ملاحظة الافراد كلها ممتنع مع انه استعمل هذه الامثال بعد الواضع فاجاب بقوله بان الملاحظة فيما يكون اجمالا او تفصيلا
واجمال الملاحظة كافية في الوضع واجاب بجواب آخر بان التساوي امارة الحقيقة لان الايصال هو مثلا واريد به المفهوم الكلي
بل اريد بلفظ مخصوص لمولانا نافع رحمة الله تعالى عليه

قوله حذفتا معا لئلا يكون المحذوف مخالفا للزيادة ولانهما كانا في حكم
الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحدة فكما لا يمكن حذف جزء من حرف
واحد حقيقة لا يمكن حذفه من حرف واحد حكما منه

قوله ولا جملة يعني انه لا يكون تركيبا اضافيا
ولا شبيها به ولا اسناديا ولا مزجيا و
تعداديا منه

فكما تحذف التاء بالترخيم كذلك
الاسم الاخير منه

قوله بواو متطرفة اي بوقوع الواو في الطرف
بعد الضمة مع انه لم يوجد في كلام العرب اسم
متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة لكون
المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو
المذكورة في الطرف بعد الترخيم كما لم يلزم
وقوعها قبله منه

يعني اذا حذفت ما حذف في الحرف الصحيح المثبت به
بالالف وعوضت عنه حذف الحرف الضعيف
الزائد المثبت به بالضم الضعيف
منه

قوله وبعدم موجب حذف
الاكثر يعني اكثر من حرف
واحدة وموجب حذف الاكثر
الشروط المذكورة
في الاقسام الثلاثة
منه

قوله بعد فتحة مع انه لم يوجد في كلامهم
ايضا واو او ياء متحركان بعد فتحة
الا قلبتا الفا للعلة المذكورة
منه

قوله كما هو مذهب سيبويه اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يبتدأ بالواو
واو فصار اسم بحذف الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة في اخره للتوسعة
فصار اسماء مثل حمراء وصحراء

محمد افندي

قوله على ما هو مذهب غيره فاصله في سمو مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع
فصار اسماو ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الف فصار اسماي ثم ابدلت
الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسقاء فصار اسماء محمد

قوله في حكم الصحيح فان
الواو والياء اذا
تعتبني في الاخر اذا
كان ما قبلها الف كنا
يكونان في حكم الصحيح
كدلو وظبي محمد

قوله بخلاف سعلاة لان التاء فيه وان
كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصل بل
زيد فيه للتأنيث محمد

قوله حمراوان الهمزة بدل
اصله حمرى زيدت الالف
والنون للتثنية في البناء
محمد

قوله وانما لم يأخذ هذا القيد بما يقال فانه كان في اخره زيادتان
في حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين
منه عدم بقائه على اقل الابنية محمد

ط

ولو اخذ هذا القيد في القسم الاول كما اخذ في الثاني لزم انه لا يرخم امثال هذا
وليس كذلك لانه يرخم سواء بقي بعد الترخيم على اقل الابنية اولى لان بقاء
الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم بل قبل الترخيم
ايضا كذلك ـــــــ محمد افندي

[illegible]

قوله انواع اعراب الاسم اي مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط فانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم لان بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب فاختص الجر والجزم فاعطي الاول للاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطي الجر للاسم والجزم للفعل للتعادل محرم

قوله رفعا سمي به لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به وكذا رفعه مرتبة بين اخويه ونصب سمي به لانه في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام

وجرا سمي به لان عامله يجر معنى الفعل الى الاسم محرم

قوله ايضا اي كما لم يمتنع استعمالها في معانيها الوصفية بجردة عن الاسمية محرم افندي

قوله ايضا اي كما استعمل في معنى الاسمية

قوله ... وصف بمعنى ذي الدعة اي السواد محرم

يعني نقول انه مشتق من القعوة مصدر قعق بقعد بمعنى الشدة في الخبث يقال قعوة السم اي شدته فيكون افعى بمعنى ذي خبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف على ضعف واما صرفها فقوي لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع محرم

قوله بمعنى القوة يعني نقول ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله اي خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذي جدل قوي وخصومة قوية فمنع من الصرف على ضعف واما صرفه فقوي لانه لم يتحقق وصفيته محرم افندي

قوله العامل والمقتضي لانه يقدح حين ارادة المعين ارادة غيره وحين اريد بلفظ ما الحركة او الحروف لا يراد غيرها محرم افندي

الحركة في اللغة الخفة ... سميت الفتحة والضمة والكسرة ... لخفتها من الحروف

الحرف في اللغة الطرف سمي حروف الاعرابية بها لانها تقع في طرف الكلام

قوله السبب القريب اي ما له نوع تأثير في المسبب لا التأثير التام والعامل والمقتضي اي مقتضي الاعراب وهو المعاني الثلاثة كل واحد منهما سبب الاختلاف الا انه من الاسباب البعيدة محرم

السبب ما يتوقف عليه وجود الشيء والسبب القريب هو الذي يتوقف عليه وجود الشيء بلا واسطة والسبب التام هو الذي يحصل المعلول بالفعل عند وجوده

فان الياء فيهما ليست علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو هنا ... علامة النصب لان الياء في حالة ... لان النصب ... كان اعرابه بالحروف بالالف فيكون الياء في حالة النصب في حكم الالف لكونها بدلا عنها محرم

الخفيف للكثير ...

له والعامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى ... علامة الجر ...

قوله انواع اعراب الاسم لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط فانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم لكن بحصر الاستقراء فالمشترك بين الاسم والفعل في الرفع والنصب فاختص الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر للاسم والجزم للفعل للتعادل محرم

قوله رفعا سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به وكرفعته مرتبة بين اخويه ونصب سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام

وجر سمي به لان عامله يجر معنى الفعل الى الاسم محرم

الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب
يوضح المعاني المقتضية للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت
على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي
به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي
انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل
في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة كانت او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان
او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا
كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي
الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة
له والعامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى

انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم

حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة ا

وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه و

اراد بهذا المعترض قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج

الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع

الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد

فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلاف آخره ليدل

الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية

والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب

متعلق بمعتورة على تضمين معنى الورود والاستيلاء

اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة

واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل

الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب متعاقبة

متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان تكون علاماتها ايضا

كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب

للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان

نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة

متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

بجمع مذكرا ومؤنثا وهو ما تغير
بناء واحده للجمعية احترز به
عن السالم

سواء كان عدم السلامة بزيادة فقط كرجال او بزيادة ونقصان
كطلبة

المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب
نحو جاني زيد فجا عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا فرايت عامل اذ به حصل معنى
المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد فالبا
عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير
منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن
بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فلما
في مذهب القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا
كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في
الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع
والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب
قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاني رجل
ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني جاني طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم هو ما يكون بالالف
والتا واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجرا للفرع على قياس الاصل

الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع الجر كما سيجي ذكره
مثل قامت مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير
المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب
كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك
وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا
يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الا
منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه ها اذ اصله
فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذو و
وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا
الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها
معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما
لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها لو
كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم
فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال

لئلا يتوهم اشتراط الاضافة فيهما بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسما بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا
يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسما الستة لمشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسما المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا
ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان اخره
الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو
الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي

اي المغزى نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان
وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة
التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به
ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين
وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق
به وهو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
السبع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لثلثون
جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلاث مقادير
العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى
هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما
جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرعا الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة
واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد

قوله والياء الساكن المفتوح ما قبلها صفة جرت على غير من هي له مثل قولك جاءني رجل حسن وجهها
وانما قيده به احترازا عن الياء المكسورة ما قبلها فانها علامة الجمع شرح

قوله ما سمي به اصطلاحا سواء وجد شرطه في جمع اولا بجمع هذا الجمع من غير وجود الشرط
والشرط على ما سيجيء اما كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل الى اخره محرم
وفي الوضع وانما افرد اولو وعشرون واخواتها
بالذكر لان جمع المذكر السالم لكل اسم منها مفرده
ثم الحق به واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس
اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع جمع السلامة وليس
له مفرد اذ لم يات اول في المفرد الى معنى كلامه وان قيل لم
يوجد في كلام العرب اسم اخره واو بعده ضمة واولو كذلك قبل الواو
في اولو في معرض التفيد لانها تتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على
عشرون لانها ادخل في الجمع منه لان لها مفرد وان لم يكن من لفظها محرم

منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي
الجمع بلا اعراب ولو خص المجموع بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير
المرفوع الجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في
التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسر
وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب
الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب
الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم
المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين
غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم

قوله ولما فرغ من تقسيم اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخره به
واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء منه

قوله ولما كان اشار به الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل
احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للالف الا ان الاعراب التقديري
لكونه اقل منه

قوله فان الالف المقصورة قيد بها لانها اذا كانت ممدودة
يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء
ورداء وكساء منه

قوله اي تقدير الاعراب فاللام بمعنى عنه والاضافة
في الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف
اليه فالاول مذهب البصرية والثاني مذهب
الكوفية والاعتماد انما هو على الاول منه

قوله في الاسم المعرب فيه اشارة الى المذهب شرح
جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر
ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه منه

نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل يا المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى بعد
دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان
اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص
ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما
تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
في آخره يا مكسور ما قبلها سوا كانت محذوفة بالتقا الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على اليا
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الا

للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص
بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما
هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاني مسلمي
فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو

لان في الاول يلزم اجتماع كسرتين كسرة العامل وكسرة البنا ولان الكسرة قبل دخول
العامل بنائية وفي الثاني يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل يجي
ويمكن ان يقال لا يمكن ان يجعل هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى اليا وهي مقدمة
على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والا يلزم ان يكون العامل لتحصيل
الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط

قوله او في الاسم اي تقدير الاعراب في الاسم
المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال
يجري في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب
بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث في كون الاسم معربا او اكتفا بما ذكره في قسيمه

قوله ثقيلا على اللسان للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال
الرفع في نحو جاني قاضي واجتماع الكسرتين في حالة الجر في نحو
مررت بقاضي لكون ما قبل اليا مكسورا وهذا القسم
ايضا نشان وهذا القسم ايضا [illegible] احدهما الاسم المنقوص
بالواو واليا والمكسور ما قبلها نحو ما استثقل الرفع
والجر
والثاني كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى اليا
فرفعه وحده مقدر لا نصبه ولا جره نحو مسلمي عطف على قوله
كقاض باعادة الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل
فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف في الاحوال الثلث او في حال
الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن مثل
هذا ابنا الرجل وكذا في الاسماء الستة على ما سياتي وقال المحشي
يعني ان غرض المصنف من تكثير الامثلة في هذا القسم بيان انه قد
يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف فلا يستغنى

وذلك ضعيف اليا وثقل الحركتين عليها مع
تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم
المجانسة بينها وبين اليا ولانها اقوى الحركات واما
ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلاجتماع
الكسرات لتولد اليا من الكسرتين وكسرتها وكسرة
ما قبلها لان الشي اذا كثر ثقل ولذا اسكنوا عين جعفر
لئلا يتوالى اربع حركات دون الفتحة لكونها خفيفة
لا يكون ثقيلة على اليا ولا على اللسان فيكون الاعراب لفظيا

والياء والسابق ساكن فانقلب الواو يا وادغم اليا وكسر ما قبل
الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج اليا
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن
اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا
واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته
يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف
غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب
فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرايطهما فيه اثرا
سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع
تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين
بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في
هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح
الحمل على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

بحث غير المنصرف

...العلل المذكورة على ترتيبها في البيتين فقال مثل عمر مثال

قوله بل صار الاعراب تقديريا لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال
فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم في الرفع ولو لكون الواو والياء
تحمل الحركة ولكن تثقل على اللسان واما في النصب فغير مسلم لان
التقدير ليس الا التعذر لان الالف ما دام الفا لا تقبل الحركة قلت
ان الالف فيه كانت واوا لان اصل حال اعرابه رايت ابو القوم
فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها منه

قوله فيما عدا ما ذكر يعني ان ضمير ما عداه راجع الى قسمي التقديري المتعذر
والمستثقل باعتبار ما ذكر والعكس فيما عداهما حتى يرجع الضمير الى
القسمين منه

ولم يقل في اخر البحث والمنصرف فيما عداه كما قال في منتخبه
واللفظي فيما عداه للاشعار عنوانا غير المنصرف وهو ما فيه
علتان من تسع او واحدة بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان
التقديري حيث لم يعرفه اولا منه

جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف
غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يقل
كونها موصولة لو صح اخره لانه قد مر وتوصيف الاسم
بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف
وصفان له لا غير لان المبني لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما منه

قوله حتى لا يقال رد على الهندي حيث قال وهي راجعة الى
العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل منه
ولما قال معرفة ولم يقل تعريف مع ان السبب المانع من الصرف وصف التعريف
لا ذات المعرفة وجوابه نعم لكن قال كذلك للمحافظة على محافظة الوزن منه

قوله وهي عدل تقسيم الكل الى الاجزاء فيه يكون الحكم
بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها
مثل قول المصنف كلمتي وانواعه رفع ونصب وجر
لا تقسيم الكلي الى جزئياته مثل الكلمة اسم وفعل وحرف

والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب

فقوله زايدة منصوب على انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزايدة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا وتقدم قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها التسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيبها في البيتين فقال مثال

قوله متعلقا بهذا من باب عطف الشيئين على معمولي عامل واحد بعطف واحد اي ولو جعل الظرف ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة سح

قوله لا يفهم اي لا يكون معنى الكلام في وتمنع النون من الكلم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال ان ما قبلها الالف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى نخ

اذ جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون اي واشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما احتاج لهذا التعبير وجه سح

ولو لم يكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح الموصوف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لالفي التانيث في حمراء وصحراء الفا التانيث مع ان الف التانيث الهمزة المنقلبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين والعمرين قلت توصيفهم في جميع المواد الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم يكن زائدة لعالوا في مادة من المواد الالف والنون الزائدة كما يقال الف التانيث بالافراد اذ لم يرد على انها زائدة لا اصلية سح

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف
والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى
الفاعل واخريهما اشتقاقه عن المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم
قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل ان لا يخالطه
لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزايدتان فرع لما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن

الاصل

قوله الاثر المرتب فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لانه هذا الحكم اعني ان لا كسر ولا تنوين
مرتبة على وجود العلتين او الواحدة القائمة مقامهما والحكم ايضا مرتب على وجود المسند والمسند اليه والاسناد
قوله فيه اي في غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لانه خبر لا لنفي الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة
خبران وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتداء وقدم الكسر اشارة الى المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان لا جر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح
كالفتح الذي باحد عمل الجار لا محالة ولا تنوين عطف على لا كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كرر بالعطف
وولى لكل واحدة منهما نكرة ومفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصل المختار الفتح اي البناء فيهما
قوله وذلك اي عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر ولا تنوين
من حيث ذلك الاشتمال واقع ثابت لان لكل علة شيخ قوله فيشبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع اقويها ان
يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء بحيث يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فح يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي
هو البناء ويعطى عمله لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبني مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق
الاسم الفعل في ترتيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التي كانت هي في
معناها ان كان متعدية فمتعد وان كان لازما فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان
تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادونها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا ايضا معنا فلا يكون المشابهة
الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شيئين فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم يؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية
ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقط وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين شيخ
قوله افتقاره الى الفاعل لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائم بنفسها حتى يقوم الفعل بها وهي ليست
الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل شيخ قوله اشتقاقه من المصدر لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره ولانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل لاشتماله على شيء وانواع مختلفة وامثلة مطردة ايضا حيث له ماض
ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر
اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل فقد منع
قوله وهو الجر لما كان الجر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم منع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان
في الفعل والاسم على السواء على ما سبق واما الجر مختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا شيخ

للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب
مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف
والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى
الفاعل واخريهما اشتقاقه عن المصدر فيمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قايم ثم
قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل انه لا يخالطه
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزايدتان فرع لما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن

قوله فرع المعدول عنه لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية قوله فرع الموصوف يعني تابع له او فيه صفة له لان الوصف
عرض والاصل في العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر قوله فرع التذكير في كونه مجردا عن زيادة التاء
في الاعم الاغلب ولذا علل اصالته بقوله لانك تقول في المذكر قائم مجردا ثم قائمة بزيادة التاء ولان المؤنث فرع المذكر
في التخلق وهو ظاهر قوله فرع التنكير لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرض التعريف بدخول اللام او بالاضافة الى غير ذلك
ولعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما يكون كذلك ولذا قال لانك تقول رجل بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه
الى شيء ثم تقول الرجل وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف والعجمة في قوله لسانا اخر اي ان كان الكلام عربيا فالاصل
فيه ان لا يخالطه لسان عجمي وان عجميا فالاصل ان لا يخالطه لسان اخر فتكون العربية اذا في العجمية فرعا له
قوله فرع الافراد لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما الى اخر للخفة فتقول بعلبك قوله والالف والنون سواء كانا في الاسم
مثل عثمان او الوصف مثل سكران الزائدتين لانهما من الحروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه فرع ما زيد بالانفراد لكونهما
سببا واحدا اي الالف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفي بعضها زيدتا بصيغة
والتانيث باعتبار كونهما حرفين عليه الضمير المجرور الى الموصول او الموصوف اي فرع الشيء الذي زيد الالف
والنون على ذلك الشيء مثل عثمان سكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا للدلالة البناء عليهما فصار عثمان

الاصل ويجوز اي لا يمتنع سوا كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقية فان غير المنصرف عند المصنف رحمه الله ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا • صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا •

واما الثاني فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ • هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ • فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين لتستقيم الوزن ...

قوله فرعا للوزن الاصلي لكونه داخلا على الاصل وعارضا له وما دخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلي فيكون فرعا له والعكس كذلك تمت قوله ويجوز اي لا يمتنع الجواز ...

[illegible]

بخلاف لم يجعل مصاحبه في حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه
التنوين وجعل غير المنصرف لكان المصراع الاول ناقصا من المصراع
الثاني بحرف لان التنوين

قوله الاثر المترتب فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعني ان لا كسر ولا تنوين
مرتبة على وجود العلتين او الواحد القائم مقامهما والحكم ايضا مرتب على وجود المسند والمسند اليه والاسناد

قوله فيه اي في غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفي الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله
خبران وحكم مع اسمها وخبرها خبر المبتداء وقدم الكسر اشارة الى المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان لا جر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح
فالفتح الذي يا خذ عمل الجار لا محالة ولا تنوين عطف على لا كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كرر بالعطف
وولي لكل واحدة منهما نكرة ومفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصل المختار الفتح اي البناء فيهما ليجيء

قوله وذلك اي عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر ولا تنوين
من حيث ذلك الاشتمال وافق ثابت لان كل علة شح قوله فيشبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع اقويها ان
يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعني يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في الاسماء الافعال في معنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي
البناء ويعطى عمله لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبني مثله وعمل كذلك واوسطها ما يوافق
الاسم الفعل في ترتيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التي كان هو في
معناها ان كانت متعدية فمتعد وان كان لازما فلازم ولا يعطى الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان
تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادونها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا [illegible] ايضا معنا ... فلا يكون المشابهة
الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجه في شيء فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم يؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية
ضعفها فلا يعطى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقبل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين شح

قوله افتقاره الى الفاعل لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائم بنفسها حتى يقوم الفعل بها وهي اليست
الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل شح قوله اشتقاقه من المصدر لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره ولانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة واحكام مختلفة من ماض
ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر
اصلا للفعل لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل فقد منع شح

قوله وهو الجر لما ان الجر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم منع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان
في الفعل والاسم على السواء على ما سيجيء واما الجر فيختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا شح

الرجا فان اذا [illegible]

الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام
وسيدي ۔ حبيب اله العالمين محمد ۔ بشير نذير هاشمي مكرم ۔
عطوف رؤف من يسمى باحمد ۔ فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن

قوله باحمد مفعوله الثاني فانه قد يتعدى
الى المفعول الثاني بحرف الباء الجارة
وقد يحذف شاعا ... في الصحاح ...

بحر طويل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

قوله اعد من اعاد وبعيد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود فنقلت الكسرة الى ما قبلها فالتقى الساكنان من الواو والدال
وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار اعد اي كرر شح قوله سماحة الطبع فانه لو كسر ونون يدغم التنوين في لام لنا
لانه يلزم في ادغام المثلين والاول ساكن والثاني متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذي حصل من اجتماع المثلين
فيحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون وادغم حصل السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول في مخالفة للعمل ايضا واما لو
فتح بلا تنوين فلا ادغام وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا اجتماع المثلين لم يزل الثقل ولم يحصل
السلاسة لان حصولها مبني على زوال الثقل بالادغام شح قوله ليس بضروري لانه لا يخل بالوزن كما عرفنا وما لا يخل به لم يكن ضروريا
قوله عنه اي عن ذلك البعض الا ظهار ... في مقام الاضمار اي في مقام ان يقال اذ امكن عنه لئلا يلزم الالتباس في الضمير لانه لا يعلم
ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض او على العكس فاظهر احترازا عنه شح قوله كما في قوله اي في قول من مدح النبي
عليه السلام سلام مبتداء لانه مخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اي سلام مني اي سلام من قبلي اي التنزيه من الافة ونقيصة
والتبرئة من كل عيب وشنيئة على خير اصله اخير لانه اسم تفضيل حذف الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى الانام وهو مفرد اللفظ
مجموع المعنى وسيد عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اي مقتداء مع الجار والمجرور خبر حبيب بدل من خير
بدل الكل لتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او فاعل والاول اولى مضاف الى الله العالمين محمد عطف بيان
بشير فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة والاحسان في دار الجنان مبالغة في التبشير خبر مقدم
نذير وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي منذر للكافرين بحرف اياهم بالخلود في النار والعاصين بالعذاب
او السخط وهو خبر بعد خبر هاشمي اي منسوب الى هاشم مكرم اسم مفعول من التفعيل للتكثير في التكثير اي منسوب لانه مكرم
عند الله وعند الناس شح

الاصل ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه
اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله
منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف رحمه الله ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا
يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة
اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير
المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه انكسار يخرجه عن
الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
• صبت علي مصائب لو انها • صبت على الايام صرن لياليا •
واما الثاني فكقوله • اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • هو
المسك ما كررته يتضوع • فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما
يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلت الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله • سلام على خير الانام
وسيدي • حبيب اله العالمين محمد • بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤوف من يسمى باحمد • فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن

ولكنه يخل بالقافية فان حرف الرّوي في ساير الابيات الدال
المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
وان لم يصل الى حدّ الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا
مثال المجموع غير المنصرف الذي صُرف والمنصرف الذي صُرف
غير المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي
تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل
واحدة منهما مقام علتين لتكررها احديهما الجمع البالغ الى
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور
واناعيم اوحكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا
بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة فان
كل واحدة منهما كحبلى وحمرا لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقان
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمرا احمر فيجعل لزومهما للكلمة
بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها
ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين
المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون

قوله او للتناسب عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وفي اعادته اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل
في الضرورة واليه اشار الشارح بقوله اي يجوز صرفه اي لا يمتنع ولا يجب جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لانه جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع
ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف قوله امر مبهم الشيء اعلم انه لم يقل امر مبهم اي لانه عند اي عند
العرب سواء كان في النثر كما في قوله تعالى انه يبدئ ويعيد بضم الباء في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ
او في الشعر كما في قوله اقترح شيئا اجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا حكاه فجعلوا لمناسبة طبخه وان
اختلفا اسما وفعلا وفي الحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هذا في الشعر مرائي ميلان اللغة
اخرى وروي ان بعض البلغاء قال للكاتبة اكتب يا جارية فان الكتب قد جاروا بضم الراء في يا جار فقال الكاتب يا سيدي
الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه امر التناسب الى هنا كلامه تمح قوله لاجل الضرورة ولم يمثل للضرورة
لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل
ولما كان امر التناسب ابعد مما يظن لان غير المنصرف اصل لكل فانصرافه بادنى شيء مما يستبعد ويستغرب مثل له واوضح
كلامه بقوله سلاسلا واغلالا تمح قوله يليه اعني بالمنصرف اغلالا فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة
واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد واساور فيقرأ سلاسلا واغلالا امثال للجمع تمح قوله للتناسب اي التناسب
غير المنصرف والاولى الانسب ان يقول المصنف مثل سلاسلا فقط تمح ولما فرغ من بيان ... اراد ان يبين السبب
الذي يقوم مقام السببين فقال وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة فيه اشارة الى ان لفظة ما موصولة فيكون اشارة
الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها لان الموصول في حكم لام التعريف قوله تكررها حقيقة او حكما يشير
الى ان الخبر متعدد بالعطف والى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى فيكون اولا اجمالا ثم تفصيلا تمح قوله منهما
اي من تلك العلتين لقوتهما وكمالهما اشترت ... شبه العلتين لما سبق ان الشيء اذا قوي يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء
قوله الجمع لا مطلقا بل الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع وسياق تفسير صيغة الجمع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان جمع
الجمع ... مقام سببين و قوته لكونه [illegible] نه لا نظير له في الاحاد العربية وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام سببين لكونه
نهاية الجمع التكثير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيوقف ولهذا يسمى بالاقصى كذا في الرضي والى الثاني اشار الشارح
بقوله البالغ الى صيغة الجموع تمح قوله كالاكالب لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وهذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب فتكرر فيه
الجمعية حقيقة وهو في اللغة الحرص يقال فلان كلب اي حريص وتسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب
واساور جمع اسورة جمع سوار بالكسر ويقال اساورة جمع ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوان
والاخرى من الجمادات واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم بفتحتين النعم والغنم وهو الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل
وانما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد في غيره حيث يؤكل لحمه ويشرب لبنه ويركب ويحمل عليه
ويلبس جلده وينتفع بعض عظامه وهذا المعنى لا يوجد في غيره من الابل سؤال واراغيف جمع ارغفة جمع رغيف ولم
يمثل من الجمادات لقلة واكتفاء بما سبق او حكما عطف على حقيقة يعني لان تكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه
لما وازن ما يتكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة في الجموع الموافق لهما اي للجموع التي تكرر فيها الجمعية
حقيقة في عدد الحروف والحركات كمساجد جمع مسجد فانه موازن لاناعم واكالب ومصابيح جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال
ومفعل كمقاريض ومفتاح ومجلس ومحرم وهو موازن لا ... انعم في الاشياء المذكورة فكان بهذا الجمع الجموع التي تكرر
فيها الجمعية تحقيقا صار كانه تكرر فيه الجمعية تحقيقا تمح

الاسم معد ولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن
صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست
صيغة المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت
المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا
ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن الصيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة
للاولى ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة
تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه
المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها
مخرجة عن صيغته الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقوا
وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانيابا
واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز
بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل

فوله خروجه المصدر مضاف الى الفاعل اي خروج الاسم فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا فوله مخرجا فيه اشارة الى ان
المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى بابه الافعال لان الخروج لازم لا يجيء له مفعول ولا مجهول محرم

عن سائر العلل عن كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه هكذا هذا
لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى
ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها
سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر
ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها الا انهم تنبهوا
للعدل فيما عدا عمر عن هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
وسبب آخر ولا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه من ذلك الاصل
اذ لا تتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف
نفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسم
العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن
ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى
هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه
دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما
ان في معناهما دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا

يكون

والمعدودة ثلث ومثلث بعد كون ثلثة ثلثة وصفا بالتركيب فيكون الوصفية لازمة في ثلث ومثلث

يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلها
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وتكرارا كذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها والت في منع صرف ثلاث ومثلث
واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كا
نت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا
له واخر جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما
فيه اللام [illegible] بعضهم معدول عما ذكر معه من

قوله ايضا مكررا لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعنى والالفاظ قوالب
لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكريره يلزم تكريره
قوله ثلثة ثلثة حال من القوم مؤول بلفظ واحد والمشتق ايضا وان
صح ان يقع حالا على حدة حالا عند المصنف اي مفصلا بهذا التفصيل
فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجري اعراب اللفظ
الواحد عليهما جميعا محرم

قوله فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وقد عدل ثلث ومثلث عن هذا
الاصل تخفيفا في اللفظ لان ثلث اخف من ثلثة ثلثة مع ان معناهما واحد في
الرضي وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة لمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي
اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الا
طراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وابصرت العراق بلدا بلدا
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء فلما وجد ثلث غير مكرر
لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر انتهى كلامه محرم

قوله الى رباع ومربع فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية كحكم
المغيا او يحمل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
قوله صارت الوصفية اصلية في ثلث لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا
يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءني رجال ثلث ولا يقال جاءني
رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغاير اوصفا محرم

والعدد ودة ثلث ومثلث بعد كونه ثلثة ثلثة وصفا بالتركيب فيكون الوصفية لازمة في ثلث ومثلث فتأمل

يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فيعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وتكرارا كذا الحال في احاد وموحد
وثنيا ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها والبت في منع صرف ثلاث ومثلث
واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت
في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا
له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما
فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من
اي عن آخر منه وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها تو
التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبا
تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك
كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع
على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلا
كصحرا على صحارى او صحراوات فاصلهما اما جمع او جماعى
او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل

فاحد السببين فيهما العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان

صارت الغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين

وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع

الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما

كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اقلا على انياب واقواس

فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها

الشذوذ فان يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين

الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر

مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر

وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب

ظاهر الا العلمية فاعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل

على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف

قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل

باب قطام العدل فانه عن قاطمة واراد بيابها كل ما هو على فعال

علما للاعيان المونثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم

اعتبروا العدل في هذا الباب على ذوات الراء في الاعلام

المونثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيها الاسباب العلمية

والتانيث والسبب لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل ليحصل

سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء اعتبر فيما عداها

ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ ومن هذا اي من

عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذي هو عدم الانصراف غير موجود تبين الفرق

لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو القياس الاصلي باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذي هو

عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس

قوله مقدر مفروض فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصف بقوله مفروض

قوله لما وجد غير منصرفين في استعمال العرب بالعلة الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون

غير منصرف الا بوجود السببين فيه او سبب مكرر والحال انه لم يوجد

فيما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل
فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا
يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قد
فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان
الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان
الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما ماخوذة مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية وهذا معنى وصفي عرضي في الاستعمال لا اصلي بحسب
اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الا

قوله لا لتحصيل سبب منع الصرف لان سببه حاصل
سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله
محرم

قوله بل جعلوها غير منصرفة لان الاسم اصل في الاعراب
والمشابهة بالمبني اذا كانت ضعيفة لم تؤثر في
منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى محرم

قوله فيما عداها عليها اي حمل فعال التي لم تكن ذات الراء على
فعال التي كانت ذات الراء لان هذا الباب عندهم معرب
فكان في باب قطام ثلثة اقوال في قول مبني لمشابهته لفعال
التي بمعنى الفعل كنزال بمعنى انزل عدلا ووزنا ولم يكن مما
نحن فيه وفي قول معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي
فلا حاجة فيه الى العدل وفي قول ان كان ذات الراء فهو مبني
كما مر وان لم تكن ذات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية و
التانيث المعنوي فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل
على نظائره من ذوات الراء لا لتحصيل سبب منع الصرف
محرم

قوله الوصف المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة
مصدران كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف
يقوم بالواصف والصفة بالموصوف محرم افندي

قوله بحسب الوضع وسواء بقيت فيه الوصفية مثل احمر او جعلت
اسما بان نسيها من غير اعتبار الوصفية كالاسود والارقم محرم آ

قوله لذات ما والمفهوم ما صفة لذات اي ما وضع لذات من الذوات
ولذا قيل لذات مبهمة محرم افندي

قوله بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه
للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال

قوله لا وصفا اصليا اي بحسب الوضع
كما عرفت ان وضعه لم يكن الا اسما
فاذا استعمل وصفا يكون ذلك
الوصف فيه عارضا محرم افندي

قوله التي هي الحمرة ذاتا او الموصوفا مع الصلة صفة البعض لانه
باعتبار التانيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض اناملي
محرم افندي

قوله بنسوة بكسر النون وضمها والنساء والنسوان جمع امراة لا من
لفظها وتصغير نسوة نسيوة محرم افندي

قوله على النسوة في قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفا لها
ويبين به ما هو المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من
الموصوف محرم افندي قوله التي من قبيل المعدودات وصف بها
دفعا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول تدخل في
الاعداد لان الاعداد لا يكونا معدودا محرم افندي
قوله بالاربعية لكون الاربع دالا على ان الشي يكون ذا اربعة
على معنى في مشتبه هو الاربعية محرم افندي

قوله ان ثلثة احرف هذا عند المص لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كتاء التأنيث المعنوى واما عند سيبويه و الكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تأثير له في العجمة فنحو ذاك منصرف عندهم لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه محرم افندى

قوله آمر معنوى وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف محرم افندى

قوله فيما سبق اى بيانه لشرط التأنيث المعنوى حيث جعل غير منصرف وحكم به حتى لو لم يكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكان العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط فلم لم تعتبر العجمة ههنا حتى يجعل نوح غير منصرف او يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى قلنا محرم

فان قلت ما الدليل على كون نوح اعجميا وسبحان من يعرف احوال الاسماء الماضية قلت قال صاحب الفواعد ان الدليل في العجمة النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمى

قوله وشتر وفي الرضى ويجوز ان يقال ان امتناع عدم الصرف لاجل تاء ويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مالم يثبت فالمثال الصحيح نحو ملك لانه اسم اى نوح عليه السلام والمص لم يحكم بعجمته حصرا ولم يقف تأنيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا بأس في اعتقاد ولانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان فيه التأنيث ايضا محرم افندى

قوله وهذا اى انصراف نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثاني اختيار المص وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثي الساكن الاوسط جائز صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما في التأنيث المعنوى محرم افندى

قوله مع سكون الحرف الاوسط فلزم صرفها لان الاسم اذا كانت ثلثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف محرم

قوله وان لا يعتبر معه ولذا قال المص فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال هنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده محرم افندى

قوله سببين اخرين هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين او من باب حذف المضاف اى لتقوية احد السببين محرم

قوله لئلا يقاوم الاخرة لان الاسم اذا كان ثلثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبر العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه فيجعل غير منصرف محرم افندى

قوله واما خص للتفريع اى واتى بين المص فائدة الشرط الثاني ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في العجم لان غرضه ومقصوده ههنا التنبيه محرم افندى

قوله كما لا يخفى وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذا ما يتفرع على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صح تفريع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف محرم افندى

كما قيل

الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي السم وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه

الجدل

اخيل آله كوكوجيه منتخب

الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من التخيل وذلك وجه منع الصرف فيه مع
الاستعمال عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط
له في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث ليصير التا
لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا
ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط الجواز
ولابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف
احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة
على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير
التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور
الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فتمنع تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان

قوله لخفتهما يعني وان وجد فيهما سببان والعجمة الا انه لما لم يوجد
فيهما الشرط الذي يوجب تاثير العجمة وهي تحرك الاوسط او زيادة
على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل في الاسم الصرف محرم

قوله نحو ولد اسماعيل والولد جاء كقوس وقفل مفردا وجمعا
واسماعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن عليهما السلام الذي
هو واضع لسان العرب فكان اسماعيل ابا العرب لانه الاصل
في الاوضع محرم

قوله
حرفان اولهما مكسور اما ادغم اولهما في الآخر مثل دواب
وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد محرم

قوله تكسيرها المغير للصيغة بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة
اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم
مقام سببين لان الجمع سبب والانتهاء كانه سبب آخر

قوله فقد تم فتصلح لان يكون سببا يقوم مقام السببين
لان الجمع لما كان عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة
لا تصلح ان تؤثر في منع الصرف فضلا عن القيام مقام
السببين لعدم الجمع واما اذا انتهى التكسير المغير فقد
تم الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما

قوله والمراد عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون
منفكة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق
بينهما ان اطلاق الهاء عليها [illegible] في الاول على حقيقة
باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على
مجازية باعتبار الاولية محرم

قوله تقدير مصدر من باب وقل وهو الضعف فلا تقوى ان تقوم
مقام السببين لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما
لكونه لا نظير له في الاحاد محرم

قوله على زنة المفرد وفي الرجل انما الشرط في هذه الصيغة
ان تكون بغير هاء احترازا عن ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من
وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته
فلا تقوى ان تقوم مقام السببين … كلامه محرم

قوله نحو مدائني منسوب الى مدائن علم بلدة كان انصاري وفرائضي
منسوب الى الانصار وفرائض الاول علم للصحابي المدني والثاني
علم لعلم يبين الميراث فانه اي مدائني او مدائن … لما …
ان الثاني علم بلدة والاول منسوب اليها محرم

قوله لان سيبويه قرنه مع يعني ذكر هودا قرينا مع نوح
لان الشيء حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود
ولوط فعلم منه انه جعله من عداد نوح دون شعيب محرم

قوله منتهى الجموع التي هي جموع التكسير والمنتهى مصدر
ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل وهي الصيغة التي
كانت نهاية الجموع المكسرة محرم

قوله مرة اخرى نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى
تكسيره كاساور واناعيم اولا كذلك فنتهى ايضا مثل مساجد
ومصابيح محرم

قوله جمع السلامة سواء كان جمعا مذكرا او مونثا اسما او صفة
وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون او الف وتاء محرم

قوله على صواحبات وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير
منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا
قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا الشرط في الاول لا الثاني لوجود

واما فارجيت منتهى الجموع دون بغير شرط منتهى الجموع ليشمل جمع الجمع
الحقيقي كما كالب جمع الكلب جمع كلب والتقديري كما فاضحيت لا جمع
لا مفصل

قوله بغير هاء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء
بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال اي بلا مال واما غير بمعنى
غير او صفة لقوله صيغة او حال منها محرم

قوله نحو فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع
على فواعل بل على فواعلين بالواو والنون او بالياء
والنون والفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره
بغير سرج قال الازهري قوله … فارهين اي حاذقين
والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد
السير محرم

قوله فلا حاجة جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف
ان يخرج نحو مدائني من شرط بان يقول ولا ياء النسبة
كما اخرج فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب بقوله ولا حاجة
محرم

العجم تنقل على العرب فحينئذ يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير
التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية
والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة
واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي
مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف
الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التأنيث
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث سماعي معنوي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان زال التأنيث
بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم
ظهر التاء المقدر كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء
لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع

بحث المعرفة

الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط
تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي يكون هذا النوع
من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة
الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق
الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما
وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف شرطان شرطها

بحث العجمة

الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية
بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او
حكما بان تنقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به
احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب
فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها
مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا

لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او
الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد
السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهكذا اختيار المص لان
العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع
سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر
في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع
الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يلتقيا وهما سكون الوسط احد
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بانها استقلالا
وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم
الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم نص
انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم
ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود

لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح
لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من
ولد اسماعيل عليه السلام ومن كان قبل ذلك فليس بعرب
وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب
قايم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن
وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا
فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا
يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع
ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات و
اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فنو
بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بالهاء
تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو
فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على وزن
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فدخل في قوة
جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدايني فانه مفرد محض

ليس جمعا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ
آخر بخلاف نحو فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغير هاء فتمتنع
صرفه لوجود شرطها بغيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما
فرازنة وامثاله مما هو على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فينصرف
لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع مفردة
يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا
جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في
الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في
عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع
صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه
الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان
الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير موثرة والا لكان

بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم جنس للضبع
مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المص رحمه الله في التنبيه على
اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان
يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع
اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا
في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنع
صرفه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في
التفصي عنه انه اسم جنس عجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في
الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه
من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية
او حكمية فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة

سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو
اسم مفرد اعجمي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير
منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم
يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع فيحتاج الى التقصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على
فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعي رفعا وجرا
اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي مثله حكم واعلالا بحسب الصورة
في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه نحو جاءني جوار
ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة
النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال
في حالة النصب لان الاسم غير منصرف الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة متقدم على منع الصرف الذي هو من
احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوارٍ

جواري

قوله كالجواري والدواعي فيه نشر على ترتيب اللف لان الجواري اسم فاعل
جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام والجمع الصحيح منه جارون كرامون
والمكسر منه جوار كروام واذا عرف باللام تعاد الياء نحو الجواري والدواعي
ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا فهو داع مثل غاز والجمع الصحيح منه
داعون مثل غازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرف باللام تعاد الواو
فيقال الدواعو ثم تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعي

قوله لان الاسم غير منصرف متعلق بالجزء الاخير لقوله فلا اشكال اي اذا كان الياء
في نحو جواري متحركة مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع
في حالة النصب لكون الاسم غير منصرف محمد افندي

قوله منصرف بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال
لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب بلا شرط
قوله بعد تمامها لان السبب منع الصرف وهو مشابهة بالفعل ضعيف محمد
لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا
تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بوصف الكلمة مؤخر عما يتعلق بالذات
كما ان الذات مقدمة على الصفة لكونه اصلا والوصف عارضا محمد

قوله فلا اشكال بالنقض به اي بسراويل على قاعدة الجمع يعني اذا
استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما يرد
اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق فيه
فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع محمد

جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف
فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء
لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم
يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضاً منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لانه فيه الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا
لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه
لما اُسقط تنوين الصرف عُوّض عن الياء المحذوفة او عن
حركتها بهذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بالاتفاق
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواريَ وبناء هذه
اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون
الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلم يقع فيها اعلال
واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا تنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا
في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال
في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة

واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري علمين شرطه
العلمية ليأمن من الزوال لتحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه بما يضاده اعني منع الصرف
ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو
تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت
من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من
احكام المعربات فان قلت كان على المص رحمه الله ان يقول التسمية
وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا الحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة
عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر [illegible]
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها ههنا مثل بعلبك فانه علم لبلدة
مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان تقصد بينهما نسبة اضافية او
اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب
منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد وتسميان

قوله من الزوال لان الكلمتين تدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما محمد
لان العلمية مصونة من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة الانفكاك
والزوال وحاصله ان العلم وضع ثان والكلمة التي وضع عليها ينبغي ان تكون مصونة لا
يقبل الزوال والعروض محرم
قوله من قبيل المبنيات واعلم ان ما ذكره
يخالف ما نقل الرضي عن المص في بحث
المركبات ان الاسنادي ليس بمعرب ولا
مبني عصام
قوله تأبط شرا وشاب قرناها وزرى حبا تأبط
لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ
سيفا تحت ابطه لانه معنى تأبط شرا اخذه وجعل تحت
ابطه لئلا يراه احد لانه هذا من عادة من يريد شرا
واخرج لشر اراده فقيل له تأبط شرا فلقب بفعله
وشاب قرناها لقب امرأة صغر ثابتها وشاب بشيب اي ابيض سميت به
لانها كانت كذلك وزرى حبا من زرى يزري [illegible]
والحب اي فرقه اسم رجل كان يزري الحب اي ينثره محرم
قوله وان لا يكون يعني وجب ان يفقد التركيب بشرط العلمية وان لا يكون
باضافة ولا باسناد ولا صوت ولا تعدادي حتى يكون قيود خمسة اربعة
منها يكون نفيا وواحد ثبوتيا فيكون مذكورة باسرها ولا بد منها ليخرج محرم
قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت
لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي يتضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن
خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في [illegible] عصام

مغايرتين ايضا للمغايرتين الفي التانيث في منع دخول تاء
التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف
اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما
لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في
اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فان الاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا
المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف
والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي
التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع
دخول تاء التانيث عليه لتبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما
ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فتبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثم اي
ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان في انه منصرف

قوله هو القول الثاني قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعين على ما زيدا عليه سببا واحدا لكان مثل شمية وبصرية
عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك وثانيا انه يلزم ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة
والالف والنون المزيدتين وليس كذلك وثالثا ان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر
قوله لان مؤنثه عريانة لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم
ان الالف لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التي يجيء مؤنثها فعلى
لا تكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتي يجيء مؤنثها
فعلانة يكون مضموم الفاء وغالبا نحو عريانة وسعدان ويجيء

او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة
خاصة لا يطلق على غيره تعالى على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب
من شرط انتفا فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع
صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة
ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر يكفي
في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الاصلي
من الفعل كثمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بوزن بالماء وعثر لموضع
وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف
وشلم علما للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البنا للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبنا للمفعول فانه على

البنا للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا
بعض النحاة او يكون غير مختص به لكن يكون في اوله اي اول
وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اي
زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل
زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل للتا
اي حال كون وزن الفعل او ما يكون على وزن الفعل غير
قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار
الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان
لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجي التاء
في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم
امتنع اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء احمر عن الصرف لوجود
الزيادة المذكورة مع قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التا
لمجي يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة
اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية موثرة في منع صرفه بالسببية
المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما اجتمع فيه التا
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف
لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بالواحد من الجماعة

المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به مسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر
حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية
لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه
وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من
الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد
وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر واخر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبر
في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الاسم الدائر بين
مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا
مجموعهما فاذا نكر اي غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب كما هي شرط
فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذي هو العلمية بالتنكير وانتفى السبب الآخر المشروط بالعلمية من

حيث

حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما
لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من
صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقيا
كان او تقديريا لم تجامع مع وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت
وراء العدل وهما العلمية والتانيث المعنوي ثم انه اشار
الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة بناء على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور
وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر
مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف
نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله

ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك
افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل التفضيل
اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاخلاف لظهور معنى
الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره للوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع
من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية
الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل
اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسود
اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما
شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها
في احمر بعد تنكيره لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية

كمثل احمر نحو بالتنكير

قوله فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لا يخفى انه نفي
جنس الاشكال على هذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من
وجه اخر وهو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان
يصرف مصابيح لانه موازن مفرده اي يصرف فرازنة
لانه موازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل
مفرد الجمع ولا اعتبار لموازنة الاعجمية او بالندرة
عبد الغفور
قوله بالنقض به على قاعدة وفيه انه قيل ان نفي جنس
الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن
الجموع فلا يصح كونه الجمع على هذا الوزن مانعا من
الصرف كما لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن
كراهية او اثارة الا انه على تقدير الصرف
لا ينتفي جنس الاشكال والعلم لا يخلو عن
الاشكال عصام

بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب

واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر

ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا بالعلمية

لزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف

للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف رحمه الله بقوله

ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد

التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا

مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم

بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم

على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية

والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد

وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية

الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد

انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية

الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية

والعلمية في منع صرف مثل حاتم لم يلزم اجتماع المتضادين

قلنا نقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في

حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه

شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي

قوله بعد الاعلال غير منصرف لان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء

موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغي ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف

قوله او عن حركتها هذا التنوين يعني الذي هو حاصل في اللفظ اما التعويض عن الياء

فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما

عن الحركة فلمناسبة العروض يعني ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين تعرض للآخر في الرفع

فسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم

حذفها جواري ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسورة

ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ادخل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع

الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وقف السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان

اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال

صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف

لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومع الفرعية

فعوض التنوين من الياء

قوله جماعة من هذا الجنس يعني يسمى ضاجر واحد من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذي كان يعطف لكل واحد منهم عليها في العظم والاكل والشرب وغير ذلك محرم

قوله هو الجمعية الاصلية لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعني امتنع من الصرف لوجود السبب الذي هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغيرها فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في الحال كمساجد ومصابيح وان يكون في الاصل لا في الحال كحضاجر علما للضبع محرم افندي

قوله الا اعتبار الجمعية الاصلية يعني يجوز ان يوجد فيه علتان في اخرياته من غير اعتبار تلك الجمعية فيمنع من الصرف بسببهما محرم

قوله هي انثى الضبعان فيكون في علما للمؤنث المعنوي كزينب والضبعان بالكسر على وزن عثمان المذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلى هذا منع صرفه التأنيث المعنوي والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه محرم

خلف

علم الجنس ما وضع لشيء بعينه ذهنا كاسامة فانه موضوع للمعهود في الذهن اي موضوع لمفهوم معهود في الذهن وهو الحيوان المفترس سيد شريف

اسم جنس وهو الذي وضع لكل فرد على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه شيخ علاء

باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه والا
ضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة
الكسر لفظا وتقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على
الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في
هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والا ضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله
الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من
ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالا صالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت
مشابهته للفعل لم يوثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت
احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام
او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا
كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان

لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القو
ل بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا
المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع
مطرد صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من
الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات وهو اي
المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية
لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي
علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع
المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن جاءني
احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي فمنه اي
من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا او قيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في
المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه

لم يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او
حكما ليدخل فيه مثل قوله اعجبني ان ضربت زيدا اسند
اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرور
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم
واحترز به عن نحو زيد في زيد يضرب لانه مما اسند اليه الفعل
لان الاسناد الى ضميره الذي اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر
عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم
عليه خبره نحو تميمي من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه
عليه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت
المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه
بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريق قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى

هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف
واما على مذهب من يجعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند
اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على
ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم
الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني مستندا
في ذلك بقول الشاعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نم
ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه

الفعل اي جزء من الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فا
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره
في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ ما
لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا
يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له و
اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعو له
اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ما ضرب زيد عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب
زيد الا عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة
فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان
المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية

زيد

زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر
فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ماضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد
في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب
فلا يجب تقدم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من
قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذا لاحتمال ان يكون معناه ماضرب احد احدا الا
عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وايضا هو خلاف
المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ماضرب عمرا الا
زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع
الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد

او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب
تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها
لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال توسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا
كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جايزا في مثل
زيد اي فيما كان جوابا لسوال محقق لمن قال من قام سايلا
عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقال زيد بحذف قام اي
قام زيد ويجوز ان يقال قام زيد بذكره وانما قدر
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم

فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه
واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب
يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه
من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة
والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي
السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة
دالة على تعينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من
المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع
الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون
حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين
استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجار
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لانه

مفسر قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتدا لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من
الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون
الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم
قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا
الحذف جايز بقرينة السوآل لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما
قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قايم
ليكون الجواب مطابقا للسوآل في كونه جملة فعلية واذا
تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير
الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه
واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل
مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا
واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط
بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا
يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
يتوجهان اليه ويصلح ان يكون مع وقوعه في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما

في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا
بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز
ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل
في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته ومراد المص رحمه الله بالتنازع ههنا ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظ واما
التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل
ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان
يقتضي كل منهما ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له
فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت

زيد او قد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضا
مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثامنا من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضا الفعلين في هذه
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضا وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر
حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني
واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر مرفوعا والمختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني

لسبقه

لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب
المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الاول اذا
اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على
وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون
الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند شيء مسنده
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر ونظيرا لحذف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز
اي اعمال الفعل الثاني عند اقتضا الاول الفاعل خلافا
للفرا فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضا
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول
ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل

عنه تشريك الرافعين او اضمار بعد الظاهر كما في صورة
تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت
زيدا هو ورواية المتن غير مشهور عنه وحذفت المفعول
تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي حسبت ولا يجوز اضماره لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو
اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت زيدا فاعل
ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير
للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ المقدم رتبة كما
تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما
هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فيظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل

الا

الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له
ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو
اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما
دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
افصح الشعراء * ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم
اطلب قليل من المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم
يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساويهما
فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس

كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل
من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفا كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو
يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزا او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب المجد والعز كما يدل عليه
البيت المتاخر عني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصل
الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله من الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة
اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول
لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول
مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملة فعلا ان تغير

صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول ويفعل اي المضارع
المجهول فيتناول مثل انفعل واستفعل ويستفعل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول
الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا اما الزم
كونه مسندا او مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما
بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين ...
اسناد المصدر فيه غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه المفعول الثاني من باب علمت في كونه
مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية
فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع
اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من
المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني و
الثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل
الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف
ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به تعين في الكلام مع
غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي

المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل

في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن

تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف

ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيد

باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان

امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع

باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه

على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ

لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه

بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم

يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي

جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل

والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى

مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل

من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى

الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اُعطِيَ زيدٌ درهما مع

جواز اُعطِيَ درهمٌ زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما

عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اُعطِيَ زيدٌ

عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة

المرفوعات

المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل

واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما

في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا

ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية

اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن اسم

الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل

اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك

درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا

الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة

سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية

مجراها كالقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام

ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير

غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه

قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن

فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل

ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو جعل فاعلا لكونه

كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل

لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي واحترز

به عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير غائب

الى الزيدان ولوكان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل
زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى
نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها
ح خبر ليس الا اذ الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها
فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا
مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقايمان الزيدان
وتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقايمان خبرا مقدما عليه
وثانيها اقايم الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا ينتقض على يضرب
في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع الاسناد به واحترز به
عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثا

من

من المبتدا ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا او تجعل
الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في
المبتدا والخبر هو الابتدا اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ فمعنى الابتدا عامل في
المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا عامل في
الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر
وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا
اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على
الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات
مقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدا
التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا
الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو
في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلو

المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه
لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما
من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من
المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان
العبد متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص
بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار
ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
فيسال المخاطب عن تعينه فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قوله
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافاد
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في
جميع الافراد بل هو امر واحد ولذلك كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر
ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل
ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت
قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل قد ام يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل

فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا
كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو
والمهر له بنباح غير معتاد يتشام به يكون شرا لا خيرا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير
اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح
القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا
مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك
في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار
فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه
بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل
الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي
سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال
بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة
لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان
يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز
ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب

وقد تخصص بالصفة المقدرة او بكونه تنوينه للتعظيم او التخصيص بما يخصص به الفاعل
غاية البيان

ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في الحاقة ما الحاقة ولو كان الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير الغايب قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى وو

الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا يشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويتين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا

بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل
قام زيد التبس المبتدا بالفاعل وبالبدل عن الفاعل
اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس
المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من
يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس
بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما
له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن الاستفهام خبره
وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة
وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به
عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له
صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا
له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدا بتقديمه
كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه

بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب
المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها
اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق
الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ في تاخيره خوف
لبس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم و
تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور
كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا ويتعين ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم
وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد
اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى وتنظر بعض النحاة
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان
مراد المصنف رحمه الله بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان

التعدد بالعاطف لاخفا فيه لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في
غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه
ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل
التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا
معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا
يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط
في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في
الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا
معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه
بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية
او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان
يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي
حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم
الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم وامثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول

المذكور

المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل
او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله
درهم اما امثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو
كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من
الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح
دخول الفاء على خبره مانعان عن دخول الفاء عليه لان
صحة دخول الفاء عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام
عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة
بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة
بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها
لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية نحو
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان

قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه
تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما
هو سيبويه فاشتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم
يذكره مع ان كلا القولين مما يساعدهما القرآن وكلام الشعراء
الفصحاء فما يدل على عدم منع إنّ المكسورة عن دخول الفاء
على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع أنّ المفتوحة ولكنّ عن
دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنّ ما
يقضي فسوف يكون وقد يحذف المبتدا القيام قرينة لفظية
او عقلية جوازا اي حذفا جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد
المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا
المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية

ليتوجه

ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جايزا القيام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان تكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير سادّ
مسدّه اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في
تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر
وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص رحمه الله اولها
المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد
موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فتدل على الوجود
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام
قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة

لا يزيد بوجوب يجب

للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او
بتاويله منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او كليهما وبعده
حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل
ذهابي راجلا وضربي زيدا قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل
ضربي زيدا قايما او قايمين وان ضربت زيدا قايما او قايمين
واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا
كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو
زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في
الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما
مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة
والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قايما
اذا اردت الحال عن المفعول به وضربي زيدا يلابسني قايما
اذا كانت عن الفاعل في المعنى او لجرته تقول حذف المفعول
الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قايما ونحو
حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قايما
زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا

اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما
حاصل بجعل قايما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر
من غير سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل
الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد
الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا
ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما
وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه
شي بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي
كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان
الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في
موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي
ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب
القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا
يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر
ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي

أنّ وكأنّ ولكنّ وليتَ ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا
بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي
كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند
الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس
وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لابراز
اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم
في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسنادُه
الى ابوه ليس مما يدخل عليه انّ بهذا المعنى بل انما دخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف وبكلمة استدراك قوله
بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم في ان زيدا قائم
فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء
اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة
ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا
وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف
الا

الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود
شرايطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان
يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا لباب انّ حتى يرد انه
يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال
انّ اين زيدا وانّ من اباك الا في تقديمه اي ليس امره
كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد
جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل
الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي
لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في
معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون
الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا
كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر
لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي
القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر

هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام
رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في
الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على محل
هو الظ فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف
وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان
الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا
تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال اي انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما ورد
خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر
ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء
ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما

عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل
ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان
لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه تعمل في المعرفة والنكرة هذا
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتدا كما كانا قبل دخو
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اي
عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس
لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما
فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها ٭ فانا ابن قيس لا براح ٭ اي لا براح لي ولا
يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم تكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد
بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او
مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما
ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء

قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه
كما اول عليه لفظ الصيغة شرح عبد الغفور

نحو رايت زيداً ومسلماتٍ واباك ومسلمَين ومُسلِمِينَ فنه اي
من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه
لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه
قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا
اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسُن حسانة وشرف شرفا
وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو
فضربَ الرقاب او ما في معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج
به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل
كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد
ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل
تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل

ففعل

فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج
به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها
فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا
ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو
مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه
بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جمعا
ومنعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجِلسة
بكسر الجيم للنوع وجَلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على
التثنية والجمع مستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر
الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا

بالعلاقة المصدر على الاسم التفضيل انا من قبيل اطلاق
اسم المدصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف
اليه على المضاف فالعلاقة جزئية بينهما بان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف

للفظ فعله اما بحب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحب
الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه
اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم لخبر اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وقد
اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة
له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك
الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا
لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي
شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا فان قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته
عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء واجاب بعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له
وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة

كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع موضع ما وقع اي المفعول المطلق مثبتا اريد اثباته
لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد
نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد
معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي
عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما
سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو
ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما
جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا
بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع
موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل المبتدا
والى ما يشبه فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا
سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من

المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها ما وقع اي موضع المفعول المطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى
الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فدا فقوله فشدوا
الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد
الوثاق اما المن او الفدا ففصل ابيه سبحانه هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فدا اي اما تمنون منا
بعد الشد واما تفدون فدا ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه
به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد
فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك
الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت

بالبلد

بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء
صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم
لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول
المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا اي حق حقا من
حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول

المطلق تاكيد الغير لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر يوكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالموكد
مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير الموكد
فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون
المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه
القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله البّ لك البابين اي
لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة
متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى
الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان
بمعنى الَبَّ فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس
سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى

باللام

المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس
به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق بما يفهم من مغايرة المفعول به لفعل الفاعل فان
المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل
زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
ومما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد
وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومؤخرا

خرا

اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم اكرم
بزيد اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من
البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعو
به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من
اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي
هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع خصصها بالذكر
ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على
المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه
الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا
لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا
ماهولا معمورا لا اخرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا
من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه
او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل

يا زيدا وحكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء
وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه
تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام
سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي
طلبا لفظيا بان تكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان تكون الته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة
لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون
النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا
يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه

مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف الندا لسده
مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته
اسما افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى
المذاهب كلها يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدرا
وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل
والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي بيا
على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير
صورة الندا والفعل مسند الى الجار والمجرور وراعى به ولم
ضميرنيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام
ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبيه
مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه
معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه

موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب
الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا
يبنى لمشابهته الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما
هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة
بعد الندا ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام تدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت
على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء
نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف
المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث به او مستغاث
له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف
الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير
يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان
عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا للزيد

ويا لَعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام الجارة من خواص
الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد
وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين
لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم
مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام
التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في
قولهم يا للماء ويا للدواهي محذوف ليس الماء ولا الدواهي مناديا
وانما المراد يا قوم ويا هولاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى
عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر
مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الف
الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه
لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا
يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف

وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى
المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان
علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير
عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا
بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ان يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ان لا يكون مفردا ولا معرفة
فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا
عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه
مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين
وبهذا التوقيت انتصب رجلا لا بتقييده لانه منصوب اذا كان يا لا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل
يا خسيسا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثالين سهل تصور انتفائهما معا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بمنع العبارة اعم
من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها اي بجميعها
مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا

فلاحاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى
على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا
لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها
الرفع نحو يا زيداه وعمراه وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما
كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما
جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة
معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافا
لفظية او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفردة لا يدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية
والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه
والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في
بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد
فصّل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما
هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص

ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان لذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه يعني المعطوف المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى
عرضي فتشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا للمحل
وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون
واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة
واقتصر على مثالها لانها الاشهر ويا غلام بشر وبشرا في
عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وبنو استاذ
سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى
مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا
فصارت رفعا وابو عمرو ابن العلاء استاذ القاري المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما

فيه تعدد بحرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب ابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في
جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل
في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه
والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس
مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على
ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت
منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء
لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر
اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه
فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل
واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة له

والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا
اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد
بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضا
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا
عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على
الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على
الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز
الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد
عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل
يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما
عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع لكن يختار فتحه لكثرة
وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا
به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل

مثلا يا ايها الرجل بتوسطه اي مع هاء التنبيه بين حرف الندا
والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل
بتوسط الامرين معا والزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالندا فالزم رفعه لتكون
حركته الاعرابية موافقة لحركته البنائية التي هي علامة المنادى
فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا استثناء من المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا المزيد
هنالك مما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اي والزموا رفع توابع الرجل مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع
المنادى المبني وقالوا بنا على قاعدة تجويز اجتماع حرف الندا مع
اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله اله حذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم بسببها

والصعق

والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه
يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم و يا
الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم
شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني
لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة
للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم
فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تكسبا شرا لانتفاء
الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وذلك اي وجاز لك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة
المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول
الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في
الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على
انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في
الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني

كما في يا زيدَ بنَ عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع
مضاف او تابع مضاف وتمام البيت • يا تيمَ تيمَ عدي لا ابا
لكمُ لا يلقينّكمُ في سوأةٍ عمرُ • البيت لجرير حين اراد عمر التيمي
الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا بالتيمي تيم لا تتركوا عمر ان
يهجوني فيلقيكم في سوأة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته
اياهم والمنادى المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
فتح اليا مثل يا غلاميَ وسكونها مثل يا غلامي واسقاط اليا
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل
يا غلامِ وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره
فيقصد انفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام
يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب
اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وهما
اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف
الى يا المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه
الاضافة الى يا المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على اليا المغيرة
بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوِ ويا عدوا وقد جاء
شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
ويكون المنادى المضاف الى يا المتكلم بالهاء في هذه الوجوه

كلما

كلما وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلامِيَه وغلامِيْه ويا غلامِه
ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في
يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كما مر في المضاف
الى يا المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمالهما
في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابتَ ويا امتَ يعني قالوا
يا ابت ويا امت ايضا بابدال اليا بالتاء فتحا وكسرا اي
حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة اليا ومكسورة لمناسبة
اليا وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى
المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون اليا فما قالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه
غير جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة بهذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل
يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون يا بنت امّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة مثل يا غلام
فقالوا يا ابن اميَ ويا ابن عميَ بفتح اليا وسكونها ويا ابن امِّ
ويا ابن عمِّ بحذف اليا والاكتفا بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن
عما بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في المضاف
الى يا المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء

بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان
من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت
اليه فان دعت اليه الضرورة فبالطريق الاولى وهو في
غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى
مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك
التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي
شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا
كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة
منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه
المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس
آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر
اجزايه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون
مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه
من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص

المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي
الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده
وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه
اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا
يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
بحالها فلا تغير وشرطه الرابع احد امرين وجوديين وهو
ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لان العلمية
تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون
فيما ابقي منه دليل على ما القي ولكن يا دعد لم يرخم على الثلثة لم يلزم
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع
التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع
موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بسقوطها نحو ثبة
وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا
ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في
ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم

شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي

في آخر المنادى زيادتان كاينتان في حكم الزيادة الواحدة

في اسماء زيدتا معا وآخر زيدت به عن ثمانية ومرجانة فان اليا

والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تا التانيث فلم تحذف

منهما الا الآخر كاسما اذا جعلتا تعلامن الوسامة اي الحسن

كما هو مذهب سيبويه لا افعالا لا جمع اسم على ما هو مذهب

غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في آخره

حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لانه الغالب

في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف

منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل

مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصل

قبله مدة اي الف او واو او يا ساكنة حركة ما قبلهما من

جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها

وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف

الاخير وهو اي والحال انه في آخره حرف صحيح قبله مدة

اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا

يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب

وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة

لان نحو ثمون وفلون يرخم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة

فيه على حرفين ليس للترخيم حذفا اي الحرفان الاخيران في كلا

القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيد تا معا

حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته

واصالته حذف المدة الزايدة لئلا يرد المثل لما وصلت

على الاسم ولئلا يخل النقد وان كان مركبا ويعلم من باب

شرط الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة

عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي

خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما

كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء الاخير وان كان غير ذلك

المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد

لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا

حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم

في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر

الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر

فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم

وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو

بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى

المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء

فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل

فيقال يا حاذ بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا لمي
لانه لما جعل ثمو اسما براسه صادفت الواو طرفا بعد ضمة فلا
جرم قلبت الواو يا وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرالانه
جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة الندا يعني يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المناد والمندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي
الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما يا او وا فالمتفجع
عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
كالمصيبة والحيرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد
شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا لما مر زائدة عن المنادى
لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم
المندوب في الاعراب والبنا حكم المنادى اي مثل حكمه يعني
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه

في الاعراب والبنا مثل حكم ذلك القسم من المنادي اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها له ينصب ولا يلزم من
جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ان يقع نكرة
لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي
آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة لاظهار التفجع
اي البتاس فلك الالف عند زيادة الالف بعد ... في
حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب ... اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة
غلام مخاطب وان اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلامكموه اذا الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة
غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الها اي الحاق ها بعد المدا
في حال الوقف لبيانها ولا يندب من القسم المندوب المتفجع
عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر
النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه
الا اذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه
ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لانه جي به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة

فانه يجيء بما بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
مثل يا امير المؤمنين سيفناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة
حذف حرف الندا الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني
ما كان نكرة قبل الندا سوا تعرف بالندا كيا رجل او
لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو
حذف منه حرف الندا لم يسبق الى الذهن انه منادى
والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
الكلام والحذف ينافيه نبه على بعض من المعارف التي يجوز فيها
حذف الحرف العلم سوا كان مع البدل عن حرف الندا
كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة
نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا

يا ايها

يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير
ان يتصف بهذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت
نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الي واما المضمرات فقد شذ نداؤها نحو يا انت
ويا اياك وشذ حذف حرف الندا من اسم الجنس في اصبح
ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف الندا من الليل مع
انه اسم جنس شذوذا قالته امراة امرء القيس حين كرهته
وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فحذف حرف الندا
عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرى اي
يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف الندا من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون
اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة في القرى فيسكن ويلبد
حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اتى
وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام
قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه
ويا حرف ندا اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول
يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام فانه

ما اضمر عامله على شريطة التفسير

ليس مذا الباب فان أنْ ناصبة للمضارع ادغمت نونها
في لا ولم وليسجد وافعل مضارع سقط نونه بالنصب الثاني
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى
التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي
تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن
الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد
ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل
ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره
او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب
آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي
ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين

الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد
الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد الاشتغال بضميره
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت
اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليطه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما
يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل
بالمتعلق بالضمير الثلاثة ~~وواحد المشتغل بالضمير~~ باقسامه
الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ان
مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت
به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا

حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس
عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت
يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود
مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس
اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع اعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان
وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح
النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب

كاما

كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان
لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف
ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع
الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل في
مثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة
في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجمل
الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب
اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف
النفي يعني ما ولا وان ولم ولما ولن من هذه الجملة اذا

هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيد أضربته ولا زيد أضربته ولا عمرا أو إن زيدا أضربته الا بادئا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه نحو وان استقبحه النحاة لاقتضائه لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حالة الرفع مع موافقته

خلقناه

للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا اي لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي

فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا
هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في
القرب والبعد بينهما اذا الكبرى ايضا فرينة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد
به ههنا إن ولو فان اما وان كانت من حرف الشرط فحكمها ما
سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا
او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط ولولا
زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به
منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه
وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به
لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر
المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل لابس

او

او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا لابسه الذهاب
به او لابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع
اي رفع زيد في المثال واجب بالابتدا او نصبه غير جائز
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار النصب
فيه وكذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء
فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل
شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فان المعنى المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل كاين في صحايف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة
الفعلية صفة الشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا
تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سوّى ان الاسم المذكور اذا كان الفعل

المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القرا اتفقوا فيه على الرفع
الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج
عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القرا على غير المختار فاشار
المصنف الى ما يحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى
الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا
موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبطة بالشرط لدلالته
على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
او الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا اي
وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي

تكون

تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار
النصب باطل باتفاق القرا على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك
المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في
اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا
اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او
ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او
ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما
في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع
المضمر اذ تقدير الكلام او معمول اتق ذكر مكررا انه وضع المحذر
منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالا
لنوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد
من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه
هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف

من نفسك تحذيرهما منهما لا تحذيرهما منها والطريقَ الطريقَ
مثال لثاني نوعيه اي اتقِ الطريقَ الطريقَ ولا يخفى عليك
ان تقدير اتقِ في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيتُ
زيدًا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعِّدْ ونحِّ وتقدير
بعّد وفي مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
عن الطريق على بعيدٍ منه فالصواب ان يقال بتقدير بعّد
واتقِ ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد نوع الاول وفي
بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى
على بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتقِ
في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد
خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في فتحي النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان
تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان
حذف حرف الجر من انْ وانَّ قياس ولا تقول في المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير انْ وانَّ
اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع انْ وانَّ وشاذ

كثير

كثير في غيرهما واما حذف العاطف فمن النوادر المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل
مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء
ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا
يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه
فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل
هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا
لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما
الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر
فيه في وهو مجرورها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها

وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا
على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول
فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمان
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان
مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان
بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير
بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على
المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل

شبههما عليه لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر
وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو
جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامها
وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار
لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وفي هذا
محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل
له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك
يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى
الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا
يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على

الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في
نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل
عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل
مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى
سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير وجوبا
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول
به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او
معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال
لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان
قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله
مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان
قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه
في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي
ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للتعليل
مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن
الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود

فان

فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له
معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من
غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان
صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة
تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد
وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن
والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول
له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير
اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من او الباء
او في مع انها قد تدخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله
عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما
كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية

وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية
الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا
قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى نقد
اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به
اي متحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو
جئتك لمحبتك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود
بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له
اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني
شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له
في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما
شرط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر ويتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها
المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل
مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع

الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه اي الى قوله معه
المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله
والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عنه
بعض النحاة عن اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب
وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من
قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم
يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان تعين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا
يكون معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما
لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول
المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة
معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم وسواء كان ذلك لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد
بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان

واحدٍ نحو سرت وزيدا او مكانٍ واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جا زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل
دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في
المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي
فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل
اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم
يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا لوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو جئت
انا وزيدٌ بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان
العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ
وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لم يحمل على عمل
العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد
وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث
لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع

العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
غير جايز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السوال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل
في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع و
معنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او
المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر
فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى
الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على
سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا
راكبين لفظا اي سوا كان الفاعل او المفعول الذي وقع
الحال عنه لفظيا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او
مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سوا كانا ملفوظ
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل

او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى
الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه
الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول
نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان
تقول بل اتبع ابراهيم مقام بل ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام
ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم
يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى دابر هولاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هولاء باعتبار ان الدابر المضاف
اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم
فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل
او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه
او المفعول المطلق من غير حاجة الى تتميم الفاعل والمفعول

الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قايما
مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية
زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار
قايما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في
الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد
قايما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم
من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير وانبه ويصير زيد به
مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم حالا فهي
معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار
قايما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب
راكبا وفي الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفا
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قايما والصفة المشبهة

نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قايما كما
مر وكالندآء والتمني والترجي والتنبيه فى نحو يا زيد قايما وليتك
عند نا مقيما ولعله فى الدار قايما وكانه اسد صايلا وشرطها اي
شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض
وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل
فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة
فى جميع موادها بل فى غالب موادها اي فى اكثرها وبيان ذلك ان
ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال
فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او معنيه
عنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر
حكيم امرا من عندنا او ان جعلت امرا حالا من كل امر او وقعه
فى حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نفيا
للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع
الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى

يقال

يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض الموا
تنافى الشرطية ويحتاج ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله
وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار
الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان
يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعير
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد
به هاهنا نفس مداخلة بعضها فى بعض او المعنى على نغص
مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك
متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على
المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة
اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي

ذلك الحديث المصرح به المطلقة وان لزم التقدم على العامل الضعيف

وذلك لاجل دفع الالتباس

وللحرص على البيان عصام رحمه الله تعالى

في التقديم نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة

فان كان صاحبها نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى الحال

التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني راكبا رجل

او زيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص

النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة

في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر

المواضع وان لم يلتبس طرد الباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا

مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما

قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل

مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل

في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم

على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا

كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه

اصلا نظرا الى ضعف الظروف في العمل وجوزه الاخفش بشرط

تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير

المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما

زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان

يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من

معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي

لتوسعهم

لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا اذا لم يكن

الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا

في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال

الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك

لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة

او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال

عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب جارية زيد

وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه

لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا

بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها

عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال

على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما

ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر

والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف

فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة

بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب

الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال

بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها

صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا

كالكاذبة والباقية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة
اي صفة سواكان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من
غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا
فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا
في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه خصوصة اطيب منه رطبا وهو ما
فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على
صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا
صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة و
في بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم
ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا
من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا
بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه
قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان

مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ادري بأساً ان
يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا او ذهب بعضهم
الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه
بسرا وهذا ليس بصحيح لانه لا يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح
حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن
يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم
بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما
كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه
خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان
تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب و

وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها
تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام
كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو
وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما
فى المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال
بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
فى الابتدا فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى
فى فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة
الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير
وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي
والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما

خرج

خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج
عمرو ولا بد فى الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة
زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل
بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال
او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع
حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى
اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله
تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد
يجعل جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفي لاستمرار النفي
بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل فى الحال
لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي للشارع فى السفر او المتهيئ
له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال

ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل
عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها حققت
الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر
بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت حصرا(?)
منها على يقين او اثبتها لك عطوفا قال صاحب المفتاح احق(?)
التقديرات عندي ان يقدر يحقق عطوفا وشرطها اي شرط يكون
وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون الجملة
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد وما بعدها قيد آخر وهو ان يكون جزءا تلك الجملة
الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط
التميز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن

البدل

بحث التمييز

البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن
شيء بل هو تورك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان
كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى
الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان
هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته
او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع
له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من
ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر
اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في
الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف

مَنٍ فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل منه كالنصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمنَيْن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته
اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او
الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه
بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا
اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن
الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز
فالمذكور نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في
قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن
ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني
به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو
ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب
المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار
اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز
العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير

العدد

العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس
نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو
المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا
ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر
المصنف على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره البينة على
بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون
كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا
ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام
الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل اضافته
مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشيا شابه الفعل اذا
تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده
المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع
بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل
التام بفاعله وهذه الاشيا انما قامت مقام الفاعل لكونها
في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها

لاينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا
وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالما والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد
ان يثنى ويجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثنا
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان
يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع حصص الجنس سوا كانت بالخصوصيات الكلية او
ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوا
ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية
او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التي
للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان

يكون

يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في
نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة
المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز
نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم
مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا
او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة
الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد
وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع
الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار
اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو
خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه
المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن
ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال

قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان درّه مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو درّ زيد عن نسبة في حد لان فيه معنى الفعل اي عجبت من زيد فارسا شيخ رضي

وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفا به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما او صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا

عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كاينة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص باحدهما فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل اعجبني طيبه نفسا

اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح
جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة
و دارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح
جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اي فيما جاز
ان يكون لما انتصب عنه سوا كان نصا فيه او محتملا له وللمتعلق
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز و اثنينيته وجمعيته
سوا كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا و الزيدان
ابوين و الزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا
اذا اردت اباله فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا
وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كلام النقدين
اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا و اذا قصد اثنينيته
اورد تثنية و اذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد
لم تصلح ان تطلق على المثنى و المجموع الا اذا كان التميز جنسا
يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لم
يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يوتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
نحو طاب زيد علما و الزيدان علما و الزيدون علما الا
ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتهما

النوعية

النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من
كل من الزيدين و الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل
لله دره فارسا او مأولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بمون
فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون
والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق
مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطا
اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له و مطابقة
اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من
قائل يويد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال و
المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح

حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابهته
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح
اي واصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه ايضا
من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا
جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها
او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفا
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد
الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد
وقع الابهام فيه لاجل ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء
الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد
تجارة فان التجارة تمييز لرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد
وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان
اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا اندفع ما يورد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في

التمييز

المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل
ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فا
فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفا
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل و
متمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في
تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير
تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز
عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا
الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف
غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه
الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

بحث المستثنى

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير
المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئيا له نحو ما جاني
احد الا زيدا او اجزاء مثل اشتريت العبد الا نصفه
سوا كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاني القوم الا
زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاني الا زيدا اي ما جاني
احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو
جاني القوم لا زيد وما جاني القوم لكن زيدا جا والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثنا منقطع سوا كان
من جنسه كقولك جاني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاني القوم الا حمارا وهو اي
المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت
وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا
واخواتها سوا كان مخرجا او غير مخرج لذا المعرفة على حدة
روما اي قصد الاختصار منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعد الا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة
قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في
المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا

نفي ولا استفهام نحو جاني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا
وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما
سيجي ولا حاجة هنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لتخرج
نحو قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثنا لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه
منصوبا على الاستثنا بدليل قوله او كان بعد عدا
وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثنا
عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل المقدم بتوسط
الا لانه شي يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له
الى ما ينسب اليه احدهما وقد جا بعد تمام الكلام فشابه المفعول
او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سوا كان في كلام
موجب او غيره نحو جاني الا زيدا القوم وما جاني الا زيدا
احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد
الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات

جامعة الملك سعود

وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدل الغلط وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق
الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا
حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فهم هٰهنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
كقوله عز وجل لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي
رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
عدوا اذا جاوزه مثل جاني القوم عدا زيدا او بعد خلا من
خلا يخلو خلوا نحو جاني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن
معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه ولزم
هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثنا ليكون
ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما
ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل

منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه وتقدير جاني القوم
عدا او خلا مجيهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في
محل النصب على الحالية ولم تظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا
التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما
انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم
خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما عدا
وما خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما
خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو
جاني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا تقديره خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت
خلوهم او خلو مجيهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
جاوا خاليا بعضهم او مجيهم من زيد او مجاوزا بعضهم او
مجيهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما
زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا
لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاني
القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجي اهلك لا يكون
بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة

وجاء

الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير
راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى
منه مطلقا وهذا التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه
لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا
يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه
اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى
منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان سائر
ادوات الاستثناء مثل عدا او خلا وغيرهما في كلام غير
موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا
لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو وما مررت باحد الا زيد
بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق

الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه
الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي
بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ
له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا
زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني
الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا
ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد منه
امر بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم
ولا [illegible] قرا اي او قعت القراة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه
وان [illegible] د المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
فايما [illegible] ذلك ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
انتقض [illegible] على عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما

لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد
تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع
افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها فقلما يقع كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله
فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل ما
ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت لا زيد
الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب

استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا
عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون
المعنى زيد دايم على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا
يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما
يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير
يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند
الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او
المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر
البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع يحمل اي موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل
و ع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل
لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل
انتفى على لفظه ومثل ما زيد شيا الا شي لا يعبا به اي لا

يعتد به فشيٌ مرفوع محمول على محل شياً لامنصوب على لفظه
وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو
صفة شيٍ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثنا الشي
من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيا اعم من ان يزيد
عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد
الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل
ما جاني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاني من زيد
فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جايز وفي الصورتين
الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها
الا عمرا بالنصب لان فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير
لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيا
الا شي لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديره وانما
تاكد ذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ المراد بكلام زيد
البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفي بدخوله رايت احد
المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التكرار وبطريق

٨٦

كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات
يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما
اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في
هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتدا وشي على
انه محمول على محل شيا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في
هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة
لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتدا فلم اعتبر واحمله على محله
البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا
فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد
فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيا الا شيا مع انه
انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي
اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن
ثمة اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما
ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قايما باعمال ليس في قايما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا
قايما باعمال ما في قايما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد
انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير

وسِوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسَواء بفتح السين وكسرها
مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف
جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
متعدٍ فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى
منه نحو ضرب القومُ عمرو وحاشا زيدا اي برّاه الله عن ضرب
عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو
حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل
اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على
ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان
صفة كما تقول جاءني رجل غيرُ زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في
مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في
الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا
تابعة لجمع اي واقع بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني
غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها
صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى

منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيدٌ والمتعدد
اعم من ان يكون جمعًا لفظا كرجال او تقديرًا كقوم ورهط
وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيدٌ منكورٍ
اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد والاستغراق فيعلم
التناولُ قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار
به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدمُ التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصورُ
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض
منه معلوم العدد نحو له عليّ عشرة دراهم او عشرون وانما
اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدًا جاءني وله عليّ عشرة الا درهما وانما
يصار عند وجود هذه الشرايط الى حمل الا على غير لتعذر
الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا
في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدنا
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني
ماية رجل الا زيدٌ وقد لا يتعذر الاستثناء في غير المحصور
نحو جاءني رجال الا واحدًا او الا رجلا والاحمارا ولكن لما كان

ذلك نادراً لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو
لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهةٌ جمع اله ولا دلالة فيها
على عدد محصور الا الله اي غيرُ الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في
الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع
آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا
على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته
تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما
آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله فيجب ان لا تتعدد
الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على
غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال يجوز في قولك ما اتاني احدٌ الا زيدٌ ان يكون الا زيد
صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكاً بقوله ٭ وكل أخٍ مفارقه
أخوه ٭ لعمر أبيك إلا الفرقدانِ ٭ فالفرقدان صفة لكل
اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال فرقدين بالنصب

وحمل

وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ آخر
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو
قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء
على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد
فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً لغير متمسكين
بقول الشاعر ٭ ولم يبق سوى العدوانِ ٭ دناهم كما دانوا
وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضاً يستقبحون
استكبار الرفعة فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك
ومثل هذا في استكبار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله عز وجل لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها
وسمي فيما في قسم الفعل ان شاء الله هو المسند بعد دخولها اي
دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعاً بعد دخولها على اسمها
وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقررها لا يكون

يجيء بعد إن اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاوه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاوه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاوه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاوه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم إن واخواتها وسيذكر فيها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قايم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا بمثل ابوه في انه

بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يضرب وقايم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ايضا ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفايهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان

يجيء

زيد ابوه قايم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس
وحكمه ذا نما المرتجل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب
منه اقل مما عداه فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من
المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل
منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبني على الفتح واما ما هو مرفوع فلدليل سما
لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر كاف في
حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة
مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى
منها ومن الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان

اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بان كان مفردا
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان
ينصب المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل في
الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين لك لا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع
له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى لا رجل في الدار الا من
رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف يستحقها النكرة
في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة يرجح جانب
الاسمية فيصير الكلم بها الى ما يستحق في الاصل من الاعراب وان كان اي المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند
اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام
رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب
في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر

لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل

والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون

كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا

لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا

التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن

لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان

معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن

كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب بغير

تكرير فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل

ابي الحسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف او بتاويله بفيصل

بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل ولا فيصل لها

ويقوي هذا التاويل اي ويقوي هذا التاويل بحذف اللام لان الظاهر انه تنوينه

للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله او فيما كررت فيه لا على سبيل

العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب

اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما

لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة

عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود

الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول

ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا

الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني

معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على اللفظ لمشابهة حركته الاعراب و

يجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث

فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول

فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة و

الثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد

على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر

لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله

لانه جواب قول من قال أبغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة

للسؤال ويجوز الابدال ههنا ايضا والخامس رفع الاول

على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح

الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف

وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا

بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط

وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعضهما في الاعراب

فهذا على التوجيه الاول متعين بعطف جملة على جملة اي لا حول

الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا

ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف

مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت

الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اى عمل لا اى تأثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندنا
ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل
ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي
قال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان لو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
براسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا و
لذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه
نون بضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني رجل لا نعت اسمها
المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة
للنعت اى لا الثاني فما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف
كونه في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني
احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او

صفة

صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا
القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اى الى النعت
حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة لا تبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المنفي
وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء
باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه
فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوع في الاعراب
دون البناء رفعا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله
القريب مثل لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب رفعا
حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت
امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا
في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل
على اللفظ اى لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل و

قوله ولا يجوز فيه البناء كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ...
لما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة الافراد والتنكير والاولى وهذا لم يوجد فيهما
للفصل بالعاطف لانه بعد فاصلا عرفهم ما سبق وان جاز ... النداء
نحو يا زيد وعمرو لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان ... في حكمه كالنعت
ونحوهما لم يليه ولم يكن في حكمه مع ان الاصل
بعد الاعراب لفظا

يجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز
فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل باتحاد العامل صورة
لظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا
كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر لا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي
له اي كل تركيب يكون فيه بعد كلمة لا التي لنفي الجنس لام الاضافة وجرى على ذلك
الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجار مع المجرور خبرا لهما وقد جاء على قلة لا اباله ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف ولا مشبه
بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة
اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي
للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله و

لاغلامي

لا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا
اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي مشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل
معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان
بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من
التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان
جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
الى الشيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا
غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس

الاب او الغلام بين له لانفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلامه
المعلوم من خلاف السيبويه والخليل وجمهور النحاة واغاخص
سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المعنى يفاد
لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس
عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر
محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا الحلال احد مثل
زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا
المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد
دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي وخبره ما ولا لهما وجعل اسمهما وخبرهما
وكذا الاسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما
وجعل اسمها وخبرها انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو
في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون
الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه
قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو

ما ان

مطلب المجرورات

ما ان زيد قائم قيل انما اختصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي
بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي
عملهما اذا كان مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلانه
ما عامل ضعيف عمل للتشبيه بليس فلما فصل بينه وبين معموليه ما بطل واما
اذا انتقض النفي بالا فلان عملها بمعنى النفي فلما انتقض بطل
العمل واذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا
عطف عليه اي خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما
عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر
لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم
اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من
حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف
اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو

مشبهة به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله
وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف
المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كالمضاف اليه حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا
مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا او ملفوظا كان
ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك الحرف
المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد
لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو
كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا
عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها
اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هو فيه فلما
ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام

القوم

القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما
هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا
وما ينقل عنه شيء فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل او ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانه في اسناد الحسن الى زيد ابهاما
فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان
قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ قلنا هذا التخصيص واقع قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده
الاضافة الا تخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية
اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا او لفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة
كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع
مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف

ولا يخفى ما فيه من انه لا يلزم تقدير من البيانية لاجل الاضافة

اليه عن جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية ففى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى ففى ظرفه اى فى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام كما يقال الفضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اولى من كون الاضافة بمعنى فى قليلة فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه

فان

هذا سوال لاكثر النحاة

فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جائنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثم قلت لا يعنينى وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل اذا جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشئ الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع

المضاف اليه النكرة غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام
امرءة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرءة وقلت الشركاء فيه
وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من
التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه عن التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عنه
التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما
في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف
فما بالهم جوزوا هذا ذلك قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة في
حصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما
لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فلا يلزم فيها
تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من
تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف

الى

لا معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة اول البيت وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو
غلام زيد مضافة الى معمولها احترز اذا كانت مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لان المعنى بان
يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي
في المضاف لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد
او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
استتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في
المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم

الغلام اصله زيد قايم غلامه في التخفيف في المضاف بحذف التنوين والمضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع الامور الثلاثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان لكل واحد من تلك الامور دخلا في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون فيهما وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا لانه توهم ان دخول لام التعريف

اما بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها مجرور معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل بعضها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو

مذهب الكوفيين وعبيدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبيدها حقيقة فاضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عايذ اي حديثات النتاج حال من المائة يزجّي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لو نه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فلجاب المص عنه بقوله واعا جاء الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك هو ان القياس عدم جوازه لما عرفت ولكنا شبهه وهو الضاربه وغيرهما فمن قال اي في قول من قال بعض سيبويه واتباعه ان الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل حملا اي المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل بداعي جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين و المفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا على المفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف فيقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حملا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل دون

غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة بل للاضافة ولم يعملوا الضارب

زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف

الواهب المائة الهجان وعبدها في قوله وقوله والضارب الرجل

والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء

على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين

ولك ان تجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة

للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة

الخ انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى باللام لانه بتوسط العطف

مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل

بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه

وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على تقدير

الاول وارجاع كلام المص بنفي الاخير من المسئلة ظاهر وتنبيه

الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته

مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي

التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الا

خر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال

مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة

جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع

وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة

الاولى وهو انه لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة

الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوفه الى صفته فان

الجامع صفة للمسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة

البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول

فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت

مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد

بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه والا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت

محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيندفع

الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس

صلوة الاولى وبقلة الحمقاء بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين

لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا امكان المقصود توصيف الجانب

بالغربي لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل

فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والكل الذي اعتبر الجانب

بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى

موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق

فقدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة

من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا

لان يكون قطيفة وغيرها بمثل خاتم في كونها صالحا لان يكون فضة او غيرها اضافوه

الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى الفضة فليس اضافته اليها من حيث

[illegible] بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها التخصيص [illegible] بخلاف ثياب
[illegible] اى ايضا به للمضاف اليه العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا
[illegible] في الاعيان والجثة وجب [illegible] في المعاني والاحداث او غيرهما في
[illegible] ويعني في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
اليه لعدم فايدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء
فانه اى المضاف فيهما يختص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء كان افادة الاضافة التعريف او التخصيص وافادة العين عن الشيء اذا كان اللام
فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء وبنية على قولهم لا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر واجيب بانه متأول بحمل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لانه قصد بهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف
علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان
حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة و
لان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان
ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر اخره للتناسب نحو غلامي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة

او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد ان تبنى على الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل
فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اى اخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اى الالف
حال كونها لغير التثنية ياء لشبهها ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي
ولا تقلب الف التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون فاذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
وادغمت الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
قبلها تغييرها بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء والواو
فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كعدم الكسرة في مثل مسلمين وفي مصطفون مصطفي
خفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين او للزوم
التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفة الفتح واما الاسماء الستة التي
قدم البحث عنها مضافة الى ياء المتكلم فاخي وابي اى فالحال ان اخ واب منها
اذا اضيفا الى ياء المتكلم [illegible] فيقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد [illegible]
شيء منها واجاز [illegible] والاكثر [illegible] لام الفعل فيهما [illegible]

الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وأبِيَ مالكَ

ذو المجازِ بدارِ وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف

بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به أبِي

الى جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت اليا آن فادغمت

الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّنَّ اصواتنا

بكينَ وفدّيننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكينَ وقلن لنا آباؤنا

فداؤكم وتقول امراة قائلة لامتناع اضافة الحم المذكر حمي ونهو بلا رد المحذوف

عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخواتها لانه لم ينقل عن المبرد فيها

في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة

ويقال فم في حالة اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر

اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه

عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمس عن الاضافة قيل اخ واب وحم

وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء

حم مثل يد فيقال هذا حمُ وحمكِ ورايت حمًا وحمكِ ومررت بحمٍ وحمكِ ومثل خبءٍ

بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمءكِ ورايت حمءًا وحمءكِ ومررت بحمءٍ وحمءكِ ومثل

دلو بالواو فيقال هذا حموٌ وحموكِ ورايت حموًا وحموكِ ومررت بحموٍ وحموكِ ومثل

عصا بالالف فيقال هذا حما وحماكِ ورايت حما وحماكِ ومررت بحما وحماكِ

مطلقا اي جاء حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد

او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة

هذا هنٌ ورايت هنًا ومررت بهنٍ

هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هنك ورايت هنك ومررت

بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير

ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا

الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل

كانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى

ياء المتكلم فنفى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه وان

يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا بالاضافة

اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع

على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدّها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم

كونها من افراد المحدود كل ثانٍ اي متاخر حتى لو حفظ مع سابقه كان في الرتبة

الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي

بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من

جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة

الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة

واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب

اليه مطلقا فقوله كل ثانٍ يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما

وثاني مفعولي باب اعطيت وظننت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا

وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء الا ان

العامل في المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية
للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندًا اليه صار عاملا في المبتدأ
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في
مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه
يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق
اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو
جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا
ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس والمحدود للافراد وبالافراد
فالمحدود في الحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة
واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا ولو
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيره ليكون جامعا فيحصل حدٌّ جامع مانع
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه و
العطف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه

الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها
دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة و
الموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة و
لما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه او وضع غير
المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال
تدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك
وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار
دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك
خصوصية الذات لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة بمنزلة معنى عارض للذات المبهمة فلهذا صح
يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة

ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى
في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قايم وان لم يكن فيها الضمير
الرابط يكون فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان
يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قايمة به نحو
مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال المتعلق اي متعلق
الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه مثل مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل
تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيها المذكر و
المؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل ايضا بمعنى
مفعول كرجل جريح او كانت صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي
ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به يعني
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان

مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في
التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا
يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه
وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل
يقعد غلمانهم ومررت بامراة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة داره او قايم او قايمة في الدار جاريته
مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث السالم ويؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في
الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية
لما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه
بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط
بل بيّن ضابطة عدم تبعيته وهو انه يكون كالفعل بالنسبة الى ظاهره ليتبين
حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة

البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى
والجمع في الفعل المسند الى الظاهر هما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه
للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن
قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان
يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم او المخاطب اعرف
المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح والذام طردا للباب وغيرهما ولا يوصف به لانه ليس
في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا
اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف و
بالمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان
لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة

ومن ثمه اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي بذي اللام الاخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة
في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى
مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص
من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا
المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا
الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا
الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من اجل التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود قصد
نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون

متبوعه ايضا مقصود به نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد وقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام كما ان نسبة المجيء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها وقوله مع
متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
حروف العشرة وسياتي تفصيلها في الحروف مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد
يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والزبيري فالصفة الداخلة
عليها حرف العطف كالشاعر والزبيري لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع
لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن

وزيد مقصود بالنسبة مع متبوعه لو دخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جعل الزمخشري
وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف و
حكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تع ولها منذرون في قوله
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية ولو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في اماليه الكافية ان مثل
جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه من الوصفية وانما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسط بينها عاطفة في الصفات لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع
والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه
وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز
انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه فكأنه يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا و

هو بط فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء

لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى

فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو

وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز

تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك

التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله

تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا او لا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه

فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد

والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو

الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزون

بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال

الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا

متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون

كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات

حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع

له مؤنة ولا يكتفى بالفصل لانه لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار

حيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق

الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف

هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم

بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد

في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار

مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة

في حال السعة متوسلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو

جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل و

جاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من

غير اعادة الجار ولم يجب العطف في الاول الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد

والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين

بمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة

في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف

يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما

بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن

صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور

بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له

ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه

منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا

عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير

والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا

بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل

والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس له حكمه من حيث تجرده عن اللام فانه

ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام مع حرف النداء وهو مفقود في المعطوف

واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة

وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اذ رب شاة وسخلة

شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احواله العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره

ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو

لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل

زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل

زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب

عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما

فيكون خبرا من زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد

الى المبتدأ فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف

الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم

الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب

المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله انما جاز الذي يطير فيغضب

زيد الذباب لان الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي جاء لها نسبة الى

السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون

معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين بجملة واحدة فيكتفى بالربط الاولى

والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب اي يفهم منها سببية الاولى للثانية

فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي

يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف او اذا وقع العطف بناء على

وجود عاملين بان يعطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارح

اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو

العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين و

اتفاقا على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو

خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان

يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر

خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه الاول والثاني تاكيد له و

ذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين

امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور

بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه

يجوز بهذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها

ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها او غيرها او عدم جواز ذلك العطف مع خلاف

الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا

والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب الجمهور خلافا لهم

واقتصر الجواب على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا

خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل
يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة
الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عند السامع
في النسبة اي كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب
زيد زيدا او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب
نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب
اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع
الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد
اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه
او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه
او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل
في شموله لافراده فانه كثيرا ما نسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
النسبة الى بعضها فاندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكليهما وثلاثتهم
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله

يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان و
ضعها للدلالة على معنى في متبوعها وفي بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو وان وضح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحقق لكن لا في النسبة والشمول
فهذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المتبوع
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فانه في حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكرير متصلا وهو اي التكرير مطلقا الا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
وتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصد والغرض من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي وان التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
او معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكله وكلاهما وكلتاهما واجمع واكتع
وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد لا معنى لهذه الكلمات الثلث
في حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع
بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو
طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني و
معناها التاكيدية بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان
على الواحد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه للمذكر الواحد

نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما في تثنيتهما انفسهم في جمع المذكر العاقل
انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس و
العين اولهن تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر و
كلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا
باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد وكله نحو قرات الصحيفة كله او
الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها او كلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع و
اكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء
في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع
في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا
كان او جمعا لان الكلية والاجتماع لا يتحقق الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكل هما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع و
يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد
الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما
في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس

والعين

والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس و
العين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو
زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني
نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري
بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين
فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على
ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه
اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع
لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع واخويه دونه اي دون ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكرها من شأنه
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه
بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اذ لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا

الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيدا بدل من احد وليس نسبة
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة
ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه
تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من
ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى شيء نفيا ونسبته الى
شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل فيكون اللام عوضا
اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما امثالها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل هو مسبب عن الباعث على اشتمال احد
على الاخر اما اشتمال المبدل منه عليه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
الاول يعني متحدان ذاتا الا انه يتحد مفهوما بما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك

وزيد واخيك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي ولنا الى
الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف
البيان الا بدل الكل واما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نزاع ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا
فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا و
اصالة الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد
علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف
ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل جزءا من
البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه

مثال الابدال الاربعة اذا كان معرفتين زيد اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد جاره له ومثال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام له رجل يده رجل علم له رجل جاره له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رأسه رجل علمه رجل جاره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد جاره له

بان القمر ليس جزءا من فلك بل هو مركوز فيه فالمناقشة في المثال ويمكن ان يورد
لمثاله مثل رايت وجه الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج
عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل
الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه
الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت
اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل
وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني
رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه
بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل
الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض و
الاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك
علمي وضربتك الحمار وضربتني حماري عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع

غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والتاكيد
والعطف بالحروف ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه
بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح
ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص
كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته
ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضي فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل
انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعلته عطف بيان للبكري جاز
وان جعلته بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخره
عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل
ترقبه اي واقع حوله مترقبة لان يهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق

مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوه
زيد جاره له ومثال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل
غلام له رجل جاره له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة
رأسه رجل غلامه رجل جاره ومثالها اذا كان المبدل
نكرة زيد غلام له زيد له زيد غلام له زيد
جاره له وأجى

بان الكل
المثال مثل
عبارة عن
الكل عن البعض
الامثلة
البدل اللام
وهو المبدل منه
ونكرتين نحو
رجل غلام
ولجب
بصفة لتكون
ظاهرين نحو جا
نحو اخوك ضربته
الكل الا من
دلالة من الظ
النقص عن
الاشتمال والغلط
الاول فيقال
علي وضربتك

لئلا يكون ابهاما بعد البيان وليفيد
بوسطة الصفة ما لم يفيد المبدل منه
مع التعريف

مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوه
زيد الجار له ومثال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل
علم له رجل جار له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة
رأسه رجل علمه رجل جاره ومثالها اذا كان المبدل
نكرة زيد غلام له زيد له زيد علم له زيد
جار له ... واحد

بان القولية ...
لمثاله مثل ...
عبارة عن ...
الكل عن البعض ...
الامثلة ...
البدل اى اللب ...
وهو المبدل منه ...
ونكرتين نحو ...
رجل غلام ...
ولجب لئلا يكون ...
بصفة لتكون ...
ظاهرين نحو جاء ...
نحو اخوك ضربته ...
الكل الا من الغا ...
دلالة من الظا ...
النقص من عين ...
الاشتمال والغلط ...
الاول فيقال ...
علم وضربتك الحمار ...

وانما يكون ابهاما بعد البيان وليفيد
بواسطة الصفة مالم يفيد المبدل منه
مع التعريف

فان الظاهر لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بقول
انا ابن التارك البكري بشر كلما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة
المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء
ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ و
منصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته
بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اَفيد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها
لكان تعريف المبني بالمبني لانه ذكره حد المبني ما ناسب اي الاسم ما ناسب مبني الاصل وهو
الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم
معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كالمبهمات
فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقع كنزال
فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما
اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحروف في نحو
ادعوك او اضافته اليه كقوله تع من عذاب يومئذ في قراءة بالفتح او وقوع
غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه
معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم

المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
فقط وكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي
المعرب والمبني من حيث حركات آخره وسكونه يلقب عند البصريين بضم وفتح وكسر
ووقف السكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية
ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى
غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني و
اثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد وهي اي المبني
والتأنيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال التقديرية بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل
بعضها فهذه ثمانية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على
الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيين
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب في قيل المراد المتكلم يتكلم به والمخاطب يخاطب به فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء

الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرط فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تحقيقا مثل ضرب زيد
غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
تعالى اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما
تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي
فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانهما انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتفخيم
القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين
مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند
الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله
الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام ثلاثة مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاول والثاني اي
المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع
من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع

المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي
وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهي اولهما الى ضربن صيغة جمع
الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما
بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل
وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير
في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل و
هو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم
الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني الى انهن انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن و
النوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى
اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة
على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و
النوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون
ضمير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم

لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين

الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث و وضعوا للمخاطبة الفاظ

اربعة غير مشترك و واحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث

واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف

المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هنا

الجر اعنى للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع

اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا

عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبيان

تلك الامور علل ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة

يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو

جزء الفعل فحقه ان يذكر في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفى

بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي

على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي

الغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب والغائبة

اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع

والقياس يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا

سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب

ونضرب والواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغائب

والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة

مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل و

سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا ان لم يكن مسندا الى الظاهر

نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان

ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان و

الواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير

عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل

في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير

لما تغيرت الا يرى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف

في يضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا

بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا في

لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر

فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم اي تقدم

الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال

انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل

ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه

اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل معنويا لا

متناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول

له مرفوعا اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف المفهوم بخلاف

للمنصوب نحو انني وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى كونه الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي له اى تلك الصفة كاشفة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه
هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما
انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو
زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر
ليكون الشرط اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم
على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص
هنا واياك والشر مثال حذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا
زيد مثال كون العامل معنويا وما انت فانما مثال كون العامل
حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على
غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا
له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي
فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد
ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن
ورد عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار في
التمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن
نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين
اعرف من الاخر احترز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها
حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذي هو اعرف على
الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله ليتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه
طعن في اداء الوصلة بايراده على خلاف الاصل وحكي عن سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله و
ان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف
الذي هو المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان
لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثاني

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول ليلا يلزم الترجيح بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غايبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته و المختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قايما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ووجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قايما وكنته لانه شبيه بالمفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن فكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري و كذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها

فذهب

فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء ليبقى اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني ليبقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الواو حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعدم لزومها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان و اخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها احترازا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها الا في ليت ويختار الحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها وحمل على اخواتها خلاف الاصل ومني وعني وقدني وقطني وبهما جميع حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون

لتقليل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
العوامل مثل زيد هو القايم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع وانما قال ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فلونه
ضميرا منفصلا مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا
وخبرا فيما يصلح لهما اتسع فادخل فى ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه
اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج
اليه فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان
زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن
المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه
عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه
للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فيقول خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله
وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت
الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده
خبر بدون الواو ووجه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة
قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب غير مشهود

المفهوم

المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير قصة
اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل
المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اى بهذه المصنة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير
الشان والقصة معترضة لبيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
اولا وايضا يلزم الاستدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا الوجه
يحمل التقديم على ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد
قايم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا
عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة
بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او
القصة متصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان
مبتدأ منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان
مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثل هو زيد قايم مثال
للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال
للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا انسيا منسيا
حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على
صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل

عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوماً
يلق فيها جآذراً وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى
حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا بالازم كقوله تعالى وآخر
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه خففت ان وان
لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما اوجد وان
المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع
ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل
فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدر واعملها فى ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما
يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع
ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة
المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع
كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الا
شارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها الاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم
مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشابهتها
بالحرف كما سبق وهو اى اسماء الاشارة فى حال كونها المذكر
الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى
المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين
حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى

مرجعه

مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله
هى مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيداً كل واحد منها
بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع
والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد
الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الاصل فى لغات
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى وذى وقيل هى
الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما
اصلان وللقول باصالتهما اقتصارا على سايرهما الفرعيتها وتى بقلب
الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما
وتهى وذهى بوصل الياء بهما ولمثناه اى لمثنى المؤنث تان فى الرفع
وتين فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها
على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع
وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب
اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اى لجمع
مثنى المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا جيدا او مقصورا واذا كان
مقصورا يكتب بالياء ثم يلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على
اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما جئ بها للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك
ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اى باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت بهذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسماء يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك
وهو اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهو ستة راجعة الى
خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث تربو الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهو اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت المذكر وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت المذكرين وعلى هذا القياس
ذاك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذلك البواقي يعني تالك
الى تالكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولاك بالقصر
واوليك بالقصر الى اولالكن واولاكن واما ذلك فقد اورده
الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق بها واحاله الى غيره فقال يقال
تلك وتانك وذانك حال كونه بالنون الاخيرين مشددتين واولالك
باللام اي بهذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد
ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك
مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه
للقريب واما ثمة وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهِنّا بفتح الهاء

وتشديد

وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الا
شارة فقد يستعمل في المكان وغيره والموصول اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما اي كان جزءا اعم من الا بصلة جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب
اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا
بصلة وعايد والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فعرفنا امرفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس
لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا
مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي فلا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في
مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا لما في الاصطلاح اذ

مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية
ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا وغيره
وان كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد جملة
خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير له اي ضمير
للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان الالف
اسم فاعل او مفعول لان الالف واللام الموصولة يشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
للمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء
في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه
في جمع المذكر اشهر والذين كالذي لجمع المذكر واللاءِ بالهمزة والياء
واللاءِ بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي
فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب

الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لا اختصاصها بهم موصولة بلغتهم
بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكاينة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي
صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاؤه
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو
وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار اي لم يصح وفي اي لم
يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا
اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف و
اللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر به صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية و
جعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الاولى
الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي مفعولا

لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير حتى انتصب على الحال او ضمن اخرته
معنى جعلته او جعلته خبرا ساغ فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت
زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو
المخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى
وهو محل المفعول من ضربت ضميرا يعود الى الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا و
جعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء
منه اسم فاعل ولا مفعول ولا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة
سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي من اجل انه اذا تعذر امر
منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه
على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف

فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا
عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف
ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر
بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل
في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان
يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير
المستحق لغيره اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود
الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي
على الضمير المستحق لغيره اي لغير الذي نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن
غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا
الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا
عايد وكل واحد منهما ممتنع وما الاسمية الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما وموصولة نحو عرفت ما
اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع
اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو

قوله نعم فنعما هي اي نعم شيئا هو او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما او ضربا
اي ضرب كان ومن كذلك او يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك والاستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما
بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا
او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء
تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فان الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قوله اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص من التي
لا يقع صفة اصلا واجيب بان الواقعة صفة هي في الاصل الاستفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل من حاله لا يعرفه كل احد فنقلت
عن الاستفهامية الى الصفة وهو اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها
لا يشاركها غيرها في الاعراب من الموصولات الا على اختلاف في الذين واللتين
وفي ذو الطائية وانما اعرب لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من
خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث وان الا اذا كانت موصولة حذف صدر
صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
فيمن قرأ بالضم اي الذي هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر
صلتها لتأكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات

ما بين

ما يبينها او هو المضاف اليه ولم تبن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل
كما المثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما وقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا و
في قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا
بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت او صنعته فما مبتدأ
وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي
شيء وههنا عبارتان احديهما انه ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية
ان ما معناها اي شيء وذا زايدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم
انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم
يعتبروا فوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال
ما كان اي الذي كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما من اقسام المبني الاصل
فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فاما قيل اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع

لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويدا زيدا او امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال في هيئتها وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون بهذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا [illegible] وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم ما قيل مصدرا معرفة مؤنث ولم يظهر لي الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخرين مبني لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر و

اما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الافعل للمبالغة وبهذه الصيغة للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبقي وجوه في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما كما قالوا لكنه وذكر للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال التي بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما [illegible] في اخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في اخره راء فبني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه و اقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم يلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول نحو واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه و

وحكم حكم اسماء الافعال واتها غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه مبني كونها
اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض
للانسان عند عروض معنى له كغوه للمتندم او للمتعجب وي وح لا تقيدان
بحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا لا
صدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقيد ان تحكم عليه او به ومنها
ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وح ايضا لا تقيدان تحكم عليه او به وبهذه الاقسام كلها مبنيات لا
نتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمحكي باق
ههنا على ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الا
عتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان شبيها بصوت شئ
كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهايم
يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البهايم ذات القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل

بالبعض

١٢٥

بل البعض اوفي الانسان ايضا كالصبيان والمجانين وان كان ذكرها على سبيل
التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها
بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر
المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين
بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسميين او فعليين او حرفيين او مختلفين
وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان ويه الاخير منه
صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى
الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا
القيد مثل خمسة عشر على الحق مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف وبقاء النسبة على وجه يخرج منها بهذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة
مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخر ولا شك انه
يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين

الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع
الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا
يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا من عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشرة حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة
عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة
منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي عشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد السابق على المشتق منه فالثالث
مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما
اخذوا بهذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا
مثله لكل من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا
يسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس والاختلال والاول ليدل على المقصود من اول الامر
فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى
الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف

العطف

العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق
بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل
يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم
يتضمن الثاني اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف وقالوا الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا
اضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه وثانيهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني وهو في الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هاهنا ما يكنى به عن المعنى المفصل ولا كلها
بل بعضها ولا كل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يعبروا بذلك
البعض المعين ولذلك نقل بعض الكنايات كما قال بعض الظرف وتعذر تعريفه
الا بالتصريح بمفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لان اصلها في الاصل ذا من
الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى
كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا
كناية عن غير عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره و

القسم راجع الى الكنايات باعتبار ما يكنى به

وكيت وذيت للحديث او الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع
المفرد موقعها ولم يخل عنها رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات
قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لان الكاف للتشبيه دخلت على اي واي
كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد
بمعنى كم الخبرية فصار كانه لم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء
منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المصنف وهو فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه منصوب
مفرد جعل كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور
بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميز كم
الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضي هذه الخبرية كثيرة نحو كم من ملك وكم من قرية وفي الكلام افصح
جر المميز المضاف اليه كم واما مميز المضاف اليه كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دال على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري

ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولها
اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية متضمنة للاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام و
الخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من
اول الامر وكلاهما ولو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية
وهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير
مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا
على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول
كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء المفعول به والمصدر و
المفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول
المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت
وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية

مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او مجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز
تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فحقق تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار
اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
بان كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم
من ابيك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجيز عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا
لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه
في جميع هذه او في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا
كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما
وعن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما
الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك
الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وعن تمرر امرر وغلام

من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع
بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وفيها لانهما الظرفية من هذه كمتى
واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يخرجا عنها نحو متى واين فلا بد من كونها
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع لما صرحا نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قعود عمرو فهو مرفوعة بالابتداء وقال
الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما بعد لانه
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر
نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك به واي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو
اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية نحو ايهم ضربت وبايهم قايم وفي مثل
كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
ثلاثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل غيره باعتبار بعض
الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه
بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه باعتبار فيما سبق قوله
منصوبا معمولا على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق
بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها

استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار
جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن
قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة
الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على
كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهو ابلغ في
الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر
واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة أذى
وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فكم استفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية
على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري
واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء وصحته بتوصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت و
كم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا في
عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم درهما

مالك

مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن
كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او
دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او كم دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك
بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة
الى المرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة فكم في هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
للنوع فقط واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم منصوبا على المفعولية الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي
بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الا
حتياج الى المضاف اليه واختير الضم جبرا للنقصان كقبل وبعد وما اشبههما
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض

التنوين من المضاف اليه فعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا
أغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من الظروف المقطوعة وبين ما بني
منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا
اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظرف
المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم
وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف حسب
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة
اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا اخفش فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى مكانا
اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم
كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر
الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
الى المحذوف فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع
الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل ا

للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون
لزمان من الازمنة المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه
المتكلم فالدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها في القطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد يستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط ويجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو
وقد تكون اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من
قولهم جئته فجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها
فرقا بينها وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها
فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة
التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر
والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
ما فيه من الدلالة عليه فاما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة وحاصل المعنى
خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج في اذا هذه
زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا
زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا

لم يبق اذا ظرفية بل يصير نصبه بالمفعول به محذوف اى فاجات فى زمان

وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر

اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد

اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الا انه

للماضى وبناؤها المامر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجى للمستقبل

كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية و

الفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثال

ذلك اذ زيد قايم اذ قام زيد وقد يجى للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قايم والقلة

مجيئها لم يذكر المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للا

ستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين

تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال

بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال و

متى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق

بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد

وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون

وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال الشئ وصفته فالمراد

بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف نحو

جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو

ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى

١٢١

هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس وان كان بعده

اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب

على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ

بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفى الجر وتكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة

زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان

عدم رؤيتى يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم

المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومان

اللذان صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان فادام لا يلاحظ

هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا

لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم الفرد المعرفة

حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين

المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت

المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما للزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة

وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ

المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدد

المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع

اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما

المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان

اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما رجعت مذ ان ذهبت

انك ذاهب اوما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد

مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور

ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان

ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وههنا اي كل واحد من مذ ومنذ لكنهما مبتداء

وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة

وخبره ما بعده او خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر

المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء في مثل قولك

مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبر

فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد

بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها

اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال و

سكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن

بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن ~~بفتح اللام والدال والسكون~~ ولدن بضم

اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم

اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها الوضع بعضها ووضع

الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد

فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد

ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى

زيد وقد ينصب بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة

سماعا تشبيها النونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يجوز عنها

ويثبت ويكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح

القاف ومضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغات وقد تخفف الطاء المضمومة و

قد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط

ساكنة الطاء مثل قط الذي بمعنى فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي اي

لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقد عشر في استغراق النفي

جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف

وبناء المشددة لمشابهتها لفظا المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها

عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي

لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقد عشر في استغراق النفي

جميع الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا

عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين

اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف

المضاف الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتساب البناء

من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تع يوم ينفع الصادقين

صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قراء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها

المستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كا

لمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين

مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم

زيد ومثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ولهذه
المشابهة ذكرهما في بحث الظروف وجعل اعرابهما لكونهما المحلي ستحكى

المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي
اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة
المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء حال كونه مقيدا بهذه
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل المعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء
اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده و
وضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا الواحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما
اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم
لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المعنى
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة

١٢٣

والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات وانما سميت مبهمات لان
اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة
معلومة ومعهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان
الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء
كل واحد من افراد هذا المفهوم المعهود كان هذا وضعا عاما لان التصور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
والخامس ما عرف باللام سواء كانت اللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية و
انما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخل اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والميم لانه ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعتد بما دخلته
فيها من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ
اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة
المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة لكل واحد
فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل
كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى احدها
ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير

هذا وجه ثان لتخصيص التقرير بالذكر وهو ان الزمان والاستقرار الزمان والدوام ماخوذ في التعريف وحاصله ان الموضوع له في الافعال
الناقصة جزئيا ذاك لا التقرير الا التقرير وحده لانه كلي لا يوجد الا في ضمن جزئياته وهي الزمان والاستقرار والزمان والدوام وغيرها
فلا يرد على الناس بانه لا وجه لتخصيص التقرير بالذكر

هذا وجه ثالث لتحرير التقرير وغايته ان الشارح يقرر كلام المحشي على انه
وجه الاول ان العمدة في موضوع الافعال الناقصة التقرير المذكور الثاني
ان المراد كل تقرير مع ملاحظة مشخصاته فيصير جزئيا ولكن المعتبر في
التعريفات الكلي لا الجزئي فلهذا اخر هذا الوجه الوجيه من الاول الثالث ان
اللام اذا كانت مفيدة تعرض لاصل الوضع والغرض له التقرير وحده
باعتبار اصل الغرض من وضعها لا غير وبقية اجزائها الموضوع له قيد

او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية
فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات و
المبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او النداء مستغنى عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه صدر
بالاب او الابن او البنت او الام فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات ولا
علام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في
التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوه لذلك
غير متناول غيره او حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء معين بعينه غير متناول
غيره ذلك باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد ان تناولا
غيره بوضع واحد ليدخل فيه الاعلام المشتركة ولما انتهى الى ترتيب انواع
المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما
يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند
المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعده وقوعه واعرفها واعرف المعارف
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم لانه اذا
قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب
له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم

يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى
احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها
لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية
آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات و
آحادها كل واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل
واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل رجل ورجلين و ذراعين و
منّ ومنوين حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط اصولها اسماء العدد

الذي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث نحو احدى واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان
في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيته
على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا
لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امراة وعشر امراة ولم يفعل الامر
بالعكس ليكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة احد عشر اثنا عشر في
المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وتغيير الواحد الى احد للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة
في المؤنث نحو ثلث ~~عشرة رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المو~~ نحو ثلث
عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر
كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني
في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل
من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث

١٢٠

والحاق في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها اجلت على ثنتان واما تانيث الجزء
الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيث المؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين من التركيب في المؤنث
من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة او خمس فتحات
في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحى لان السكون
اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرة
المنصوب محلا بمقولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما
اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهو عقد ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من
تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما
غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في
قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما عما عداهما فقال ثم
بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها بناء ذلك الزائد بلفظ ما
تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون
في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بالى تسع وتسعين وتقول فيما زاد
على تسعة وتسعين مائة والف الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي
في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما
يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او بعطفهما على الزائد حال كونه

الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل

فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال

او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد و

عشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنان

وعشرون امراة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة

وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف و

تثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه

والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة

عشر وجاء اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب و

شذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما

في قولك جاء في القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا

فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها

ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر

مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها

وابتداء من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز

الثلاثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور مجموع لفظا نحو ثلثة

رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمالها وانجر المميز

بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق العدد

العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة

١٣٦

حتى مئين وابدا ثلثا واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين اذا اريد المذكر العاقل

لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني

في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر

السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع

بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون

اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى

تسعة وتسعين بالواو وتسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر

الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها

اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا

الثلاثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه نحو خمسة عشرك لان المضاف

اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة

ثلثة اشياء شيئا واحدا واما جواز ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة

ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد في مائة امراة واما افراده فلانه لما صار

منصوبا بصار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف

وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في

الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلاثة الاف رجل بخلاف تمييزها

التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة

والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها على طبق مميز الاحاد لكنه

لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها

اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص
إذا عبرت بها عن المؤنث أو بالعكس بأن يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظة النفس إذا عبر بها عن المذكر فوجهان أي ففي العدد الوجهان التذكير
والتأنيث فإن شئت قلت ثلثة أشخص وأنت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الأكثر في كلامهم وإن شئت قلت ثلث أشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان لمميز فلم يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح أن يكون مميزا
لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ
التمييز أي الصالح لأن يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس
وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما أي عن الواحد إذا كان التمييز مفردا أو عن
الاثنين إذا كان مثنى مثل رجلان فإن من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة
ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فذكرهما استغنى عن المميز فإن
قلت هب أن مميز الواحد يغني عنه لكنا لا نسلم أن مميز الاثنين كذلك
نعم إذا كان مميزه مثنى يعني عندهم لا يجوز أن يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي أن يعتبر فيما لم يشترط الجمعية
فيه ما هو أقرب إليها وهو الاثنينية وكذا سبعان تقال بمعنى الكلام الذي
لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز أي بجواهر حروفه المصورة
بهيئة خاصة القابلة لحروف علامة الإفراد بدا عني التنوين أو علامة

الاثنينية أعني حرفي التثنية فإن اعتبر مع علامة الإفراد استغني به عن ذكر الواحد
والواحدة وإن اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين والاثنتين فاختاروا
الحروف العلامة التي هي أخف على ذكرها ولا شك أن رجلان أخف من اثنين
رجلين وذلك الاستغناء إنما يكون لإفادته أي لإفادة لفظ التمييز النص المقصود
أي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد بذلك التنصيص والتصريح بالعدد
أي بذكر اسم العدد فلما أفاد التمييز ذلك التنصيص استغني في إفادته عن ذكر العدد
واحدة وتقول في المفرد من المتعدد أي الواحد من المتعدد باعتبار تصييره أي بسبب
اعتبار تصيير ذلك المفرد عددا أنقص أي ينقص عليه بواحد الثاني في المذكر
فقوله الثاني مفعول القول وذلك المفرد إنما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه
إليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين وإنما ابتدأ من الثاني إذ
ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على
هذا القياس وهكذا إلى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا تقول غير ذلك فلا
يجيء ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة إذ ما فوقه مركبات لا يتصور
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله أي مرتبته من المتعدد من
غير اعتبار معنى التصيير الأول والثاني لما وقع في المرتبة الأولى والثانية في المذكر
والأولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وأما قولهم الواحد
والواحدة لأنهما لا يدلان على المرتبة فأبدل منهما الأول والأولى للدلالة
عليها وهكذا إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في
المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة

[library stamp, illegible]

واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في
التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب
كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا
معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه اي من اجل اختلاف الاعتبار بين اعتبار
تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما ولاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في
المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي
مصيرهما اي الاثنين ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلاثة وقيل
في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلاثة او اربعة او خمسة بالاضافة
الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في
المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من
عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد
عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات
بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال الخاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز
العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير
من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة
عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى
الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما

بعد

بعد باب العدد لانهاء مباحث الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة
التأنيث لفظا او ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة
او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء
في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا او مقدرة غير ظاهرة في اللفظ
كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس
بمخالفة المؤنث اسم لا يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي
علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمرا
وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس كذلك
بجهة الجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وسواء المؤنث
حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في
رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه لفظا
او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة و
عين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على
عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند اليه الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا
فالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول
الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه

والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت
فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا ومقتضيا لالحاق التاء
لما في الفصل من الاشعار بخلاف مضمر اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل
بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث اللفظي
بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن لجريان
الاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا لكن الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي
تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي مفعولا عنها بغلبة اسماء الذكور
كزيد اذا كنيت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع
الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو
الرجال جاءت او جاءوا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا سواء كان وحده
مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكم ظاهر غير
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء
الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال
جاءت فعلت او ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث

بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام او ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع
المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع
المذكر الغير السالم فعلت وفعلن او ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن يعني النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون
له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فنزل
حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في
النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجري مجرى
غير العقلاء المثنى ما الحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله
ونون مكسورة قبلها مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم
من مسلمان كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها او مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب
والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي
فتحة ما قبل الالف التي هي حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او
اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم اذ اول امران من امور ثلاثة على شيء صحيح
ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها

بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كونه

ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتباره حتى لو لم يجتمعا فى الجنس الموضوع له بوضع

واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى

عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى

انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال القرآن ويراد به الطهر

والحيض بل يراد به اطهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا

يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه ثنى الاب باعتبار معنيين

مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر

والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم

يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيجانسان فيثنى باعتباره

فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى التثنى بالنسبة الى القمران قلت

فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض

فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما

فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنية

بمجرد الاشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه

وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا

اذا كان علما لكثرة تاول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعاء

لابى بكر تاول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام

لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك فيه

الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف

التثنية قوله من جنسه ولما كان لحق الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض

المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان

حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور

وهو ما فى اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه

محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان

او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالدوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى او لدا لان

ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى

المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما

فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء

حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان

فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كاعشيان فى اعشى

لا على والمصطفى او زايدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل

فيما اصله الياء حقيقة او حكما او تخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان

كانت همزته اصلية اى غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة تثبت

الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة المتنسك

من قرا اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا فقالوا قراوان وان

كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا

بالفين احديهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة

لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف
ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو
اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حرايان والا
قلبها واوا اولا او وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء و
رداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبت
الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة
بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبت في الصورتين
كما في قراء وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الزجمة الشريفية
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداان بالهمزة
او رداوان بالواو لكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف
والاقوى جهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها
الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد
تصفحنا كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما
حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من
اصلي ياء وهذا اعم من ان يكون الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام

الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف
تاء التانيث التي قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليتين لا اشتداد اتصالها بالاخرى
بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع
في حشوه وقيل خصي واليا مستعملان وهي لغتان في خصية والية وان كانتا
اقل استعمالا منهما ولما كان حذف المثنون قاعدة مستمرة اتى في بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس قاعدة
بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل
الماضي المجموع ما دل اي كلم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد
في ضمن ذلك الكلم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الكلم
الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما
ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل
او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حالا من الحروف ودخل في قوله
بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الكلم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس
يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد
تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة

وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد
بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد كما هو الا
فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد
فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس جمع
على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن
حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم
الجمع فان قيل الكلم يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضرورة الى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو
قول سيبويه دون الاخفش فان جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل و
نخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم وتراب فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك مما هو للجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح
ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او
التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده

الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره في التثنية فان
قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد
قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة
الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين و
شرطه اي شرط اسم اي جمعيته جمع التصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من
حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما شرط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو

طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا
طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسم رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع
من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط جمع
الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم
الفاعل والمفعول فهو يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر
والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو
صيغة الكاين ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على
صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم
يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصيغة
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل
سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
اصلا فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان
لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع
المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا
يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مشتركا بينهما

١٤٢

فيه مثل جرحى وصبرى والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا ملتبسا بتاء
التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ
نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او
صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها
من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله
اراد تفصيل فليرجع اليه والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق اخره
اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة
وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
فانه لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه
يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض حائضات لزم الالتباس والا
عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع بهذا
الجمع مطلقا من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب
وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة
كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف
والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاينات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء

من حيث نفسه واصوره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بمثل جمع
السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزايدة به وايضا المراد
من تغييره تغيير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور
الخارجة الزايدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير
ما سوا كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر و
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على
وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف
وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات
وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر كالضرب او لا كالطول والقصر الجاري
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له
او بيانا لنوعه او عدده مثل جلس جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية وبلا له ونحو ذلك مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان

الاخير ان مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي
وبرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي
المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي كما
تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما
علم في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال
كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا او الان وذلك العمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا
يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي
معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال
اعجبني عمرا واضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه
لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين الاول
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور على خلاف المصدر
فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان
بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة
ليخرج مثل ضرب زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا

ولا معنى لنحو اعجبني ضرب زيداً لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه
فلا يتوقف تعقل مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله ممتنع اولى لانه ح اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تع ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعمال المصدر معرفا
باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام
التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بينه وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام
عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان
كان المصدر مفعولا مطلقا ظاهرا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من
غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي
المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان
وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق

واضافة المصدر اضافة معنوية تفيد التعريف

مشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به لذات ما قام
به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما اجهل من يذكر بلفظ ما او
لعله نظر الى التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به
مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج
ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه
بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام
به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص والسند واخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كالسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخرج ايضا صيغ المبالغة
على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره
صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي
التركيبة الشريفية فما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصدر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة

فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن
واحسن ومضراب ونحوها وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ومن
غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم
بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما
اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعّل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متقاتل مقام مستغفر كان مثالا للكسر الغير الواقع
في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي
الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول معه والمفعول له وساير الفضلات
كذلك يتعدى اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة في
بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان
يكون تحقيقا او حكاية كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدّر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدّر ذلك الزمان

كائنة

كائنة موجودة الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف
به وهو المبتدأ او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا
الى صاحب نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه
وجاء رجل ضارب ابوه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى
فاذا دخلا عليه تشبث بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى
الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية عنده فيقدر اضافته ليست
اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله
تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه وان كان له اي لاسم الفاعل معمول
آخر غير ما اضيف اليه اسم الفاعل فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل
معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان
دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه
فعل بالحقيقة حوّل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه

وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضرّاب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم
بمعنى كثير العلم وحذِرٍ بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط
ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل
واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه
عمروا الآن او غدا ومررت بزيد الضرّاب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى
المبالغة نائب عما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع
منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى الصيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق
علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمروا الان
او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد
لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بالنصب على المفعولية واما على تقدير
التنكير مثل قوله تع لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل
لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر في اسم الفاعل

فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه
يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من
الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد
الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه
وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه
درهما الان او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم
احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لذات من قام به على معنى
الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل
لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحِم بكسر
العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم
له كريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع

فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت

بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها

مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو موزون اسم الفاعل من الثلاثى

المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كاينة

على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال عن المستكن فى مخالفة

او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كاينة على قدر ما سمع وخص مخالفتها الصيغة

اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص

لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها المشابهتها اياه فيما ذكر حسن و

صعب وشريف وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان فيها لكونها

بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا

ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة

بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما او بيان حكم كل قسم وسمى كل قسم

مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام

او مجردة عنها وعلى كلا التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او

مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب

الاثنين فى الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه

الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام

مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث

الاعراب

١٤٨

الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية الصفة

والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى

التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال

الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض

النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى

المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام

فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين ورفع وجه بالفاعلية او

نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا

التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام

باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب

فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف

على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه باد خال

اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره

بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم

آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت الصفة المجردة عن

اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجه

ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكاينة باللام فى اول تقسيم المسائل

على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب

فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه

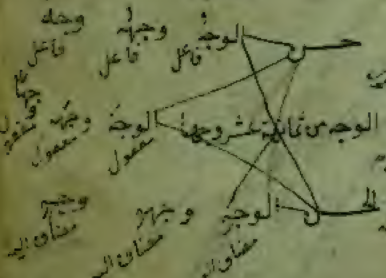

وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قبيحين منها ممتنع كما قال
اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين من
او النون نحو الحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه باحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الوجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس ما هو يعهد من الاضافة ولخفته صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا
قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف
فيقتضي الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين
اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع
الاستغناء عنه بالمستتر في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول
شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والباقي من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ثمانية

فيه

١٦٩

فيه ضمير واحد منها او من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن
الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصب وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن
وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة لحسن لانه
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والاخرى في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه
فيهما فهو قسمان احسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله
على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن وجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج
الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى
ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذا تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر
ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اى الصفة بتانيث الموصوف
فتقول هند حسنة الوجه او حسنة وجها وتثنى اى تلك الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان
الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه او حسنون وجها واسم الفاعل

وانما قال الصحاح اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خير اوشر ا اعلم اما الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل الجمال لانهما غير مشتقين من فعل متوسط
اى اعلم باحوال الابل

والمفعول غير المتعدي بين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى الصفة المشبهة في ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان اى اسم الفاعل والمفعول الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبان انهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثل زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه التعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسم الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان

اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له
اضيف اليه وليست متوسطا

كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففنا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصولها ومن زوائدها ومتمزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لانه ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من الثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان الحسن فيه زيادة على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل و

ابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه

لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ويكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن

هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن

هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل

عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدها اخوه ذات ليلة بقلادته فلما

اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فهذه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق

احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون

آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي رحمه الله

احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان

الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان احمق وقياسه اي القياس الواقع في كلام

التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا

لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس

في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا

القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله

بالاضافة او من او على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل

الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة

ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين

المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو

الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد . فعلى هذا لا يكون اللام في

اي اضافة الاخوة الى الضمير يوسف وذلك يستدعي ان لا يكون يوسف واحدا منهم والا يلزم ان يكون اخا لنفسه فيظهر ذلك بادنى تامل ويلزم ان يكون الشيء مضافا الى نفسه وان يكون تفضيل الشيء على نفسه وذلك جمع بين المتنافيين

افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس

او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع

بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا و

اما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست

تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن كلها ايضا

لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال

في مثله يقدر المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من

كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به

الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف

المفضل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما

كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه

فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم

اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه

على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه

في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن

الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة

مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اي اسم

التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر

الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه

المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم كقولك
نبينا افضل الناس من بنى قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
داخلة فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة فلان اعلم بغداد او اعلم من سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشأوه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعى اسم
التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى
افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيدا والزيدان والزيدون او هند والهندان والهندات افضل
الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير
المفضل عليه منه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته
ما فيه الالف واللام وكونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف
وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما
من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد
مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها

بينه

فارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان
العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد
بعده ما يوهم ذلك فاجعل دالا على الفعل الناصب قال الله تعالى هو اعلم من
يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد
احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل
زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا
سببيا وهو في اللفظ لشىء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا
وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشىء المعتمد عليه وبين غيره
ذلك السبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشىء الذى اعتمد اولا
على نفسه اى نفس ذلك السبب باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا و باعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال اسمه
او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشىء الذى ثبت له اسم التفضيل لفظا والكحل

مسبب مشترک بين عين زيد وبين عين الرجل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشئ
وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلک
الصاحب حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاطه عن رتبة اسم
الفاعل فانه يعمل في المظهر بعد شوائبه من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل
زيد ضارب عمروا وانما اشترط في المسبب مشترکا مفضلا من وجه مفضلا
عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولک ما رايت رجلا
احسن بکحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الکحل الملحوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذلک فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا
يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته و
انما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى فعل
ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى
فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد
النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل يتوجه النفي الى
قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا
على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن
الکحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها
مقام

مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في
عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن
قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة فالزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم
المدح فبقي اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما
بالمساواة او بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن
في عينه زيد فانتفى المساوات والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا
يبعد ان يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان في الزايد على شئ ما
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى
الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل
عين زيد وذلک كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيلية في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما
رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق
بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات و
الاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه
التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن و

التعقيد ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع اما في النظم واما في الانتقال معانى

الركيك ... ضعيف وكذلك اختر

معمول اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضل فيه معنى الفعلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كلاهما ليس معمولا له من هذه
الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من
هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الحيثية الاجنبية بما عرض له من معنى الابتداء العامل
في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة في معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما
اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه
اسم التفضيل ولو قدم قوله منه وفي عين زيد على الكحل يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل به منه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو الكحل في عين زيد لا يخلو عن
تعقيد يتامع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على
وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر
فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل
بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه والمستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض
الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بالاقامة
من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بحذف ضمير منه وكلمة في ولو رفع
لفظ العين من البين واكتفي بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى
فالوجه كما كان عليه قبل هذا التغيير اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ فان

قدمت

فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه لتغني عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول
معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من
هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من
التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيه لما ذكرنا مثل وواو منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك
البيت ليكون مبتدا بما هو مبدا المماثلة وترك موصوف حسن في المثال وان
كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان
في مقام بيان الاقتصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما
ساريا كان اصله ادارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركبي الابل
والتائية من ايمى اوى كالتحية من حيي او حيى وهو المكث والتأني وساريا من
السرى وهو السير في الليل وقوله الا ما ادعى رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعول وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول
وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه

والمستفاد من الكاف والواو عن ولا ادري اما اعتراضية او حالية واقل صفة

واد يا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واد يا وركب فاعل اقل

وجملة انوه صفة له وكناية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب

على المصدرية اي اتيانا بالكناية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول

اسند الى ضمير واد يا اي المعنى واد يا اقل به ركب منهم بواد السباع واخوف

منه ومافى ما وقع مصدرية وساريا اذ ركبا ساريا مفعول وقوله

المستثنى مفرغ اي واد يا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله

ساريا تقول مررت على وادٍ منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال

اني لا ادري مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واد يا يكون تعرف الركب

به اقل من تعرفهم بواد السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي

السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا بسلوكه

بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت و

لا ادري واد يا اقل به ركب انوه منه بواد السباع ولو عبرت بالعبارة

الثانية لقلت ولا ادري واد يا اقل ركب انوه من وادي السباع ولما

قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل

الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك

القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه

فلما وصلت النوبة الى مباحث

الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسها اي نفس ما دل يعني الكلمة

والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسها الى المعنى وحينئذ يكون

المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه

وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق

لما ذكره وجه الحصر انما يرجع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل

على ثلثة معان الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها

النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي يعني آلة لملاحظة

طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما

وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد بالمعنى ليس

معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فيخرج بهذا القيد

الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة في

الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى خرج الاسم بقيد الفعل

وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر

او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد

لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد

الازمنة الثلثة لوجوبها لاحدها لا اثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع

بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل

دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال والتقليل او تحقيقه في

شيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول

على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها

وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا الناهية

او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور

الاول في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء
التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الاسماء فاعل والصفات
استغنت عنها بما يلحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلاجرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترز عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا ... ضمير الفاعل لا يلحق
الاسماء فاعل والفاعل انما يكون الفعل وفروعه ... عنه بمنع احد نحو
الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان
المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق وحده الماضي ما دل اي فعل دل
بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت
فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج
ماعداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منعه بلم يضرب وحده بان
ضربت ضرب مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء نحو قولك ان ضربت ضربت في موضع ان تضرب
اضرب واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني
على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
لانه احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه
يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا وتقديرا كرموا المضارع ما اشبه ا

فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه مبتدا باحد حروف اتين
في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة انيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه
اي لو وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه
اي وتلك المشابهة انما يكون لو وقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من
زمان الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف
فانه للاستقبال البعيد كما كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين
وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مونثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا
كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحدة
والمونثين غيبة اي حال كون المونث والمونثين غائبا او ذوي غيبة
والياء للغايب غيرهما او غير القسمين المذكورين وهما الواحد المونث
ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجعل البدلية
من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى
لموافقة السابق وحرف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه

على اربعة احرف اصلية كيدحرج ولا يتدحرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما ماضيه
على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير
المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب
المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
امتزاجه بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في
المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في
الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف
علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل
يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن
وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد
الغايب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغايب المؤنث والواحد المخاطب
المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع
والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة ملفوظتين والسكون
في حال الجزم مثل هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير
البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي حذف
النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر

مثل يضربان اي تضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي الحذف الواو و
الياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم
يدع ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان
الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي حذف الالف في حال
الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم
زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المشهور المتبادر من عبارته
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما
في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع
الاسم لانه اذا كان يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما
في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
واقع موقع الاسم لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع
تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع
السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف

فی حکم السین وعن نحو کاد زید یقوم ان الاصل فیه الاسم واغا عدل عن الاصل
لما یجی فی باب افعال المقاربة ان شاء الله تع وینتصب ای المضارع بأن
ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخلیل اصله لا ان فقصر
کایش ای ای شیء وقال سیبویه انه حرف برأسه واذن قیل اصله اذا ان خفف
وقیل اصله ان الظرفیة فنون عوضا عن المضاف الیه وکی وبأن مقدرة
بعد حتی نحو سرت حتی ادخلها او بعد لام کی نحو سرت لادخلها او بعد لام
الجحود وهی اللام الجارة الزایدة فی خبر کان المنفی نحو وما کان الله لیعذبهم
لان هذه الثلاثة حروف فیمتنع دخولها علی الفعل الا بجعله مصدرا
بتقدیر ان المصدریة وبعد الفاء نحو زرنی فاکرمک وبعد الواو
نحو لا تاکل السمک وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنک او تعطینی
حقی فان الواو والفاء العاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد
امتنع عطف الخبر علی الانشاء فجعل مفردا لیکون من عطف المفرد علی
المفرد المفهوم من ذلک الانشاء فیکون المعنی فی زرنی فاکرمک لیکن
زیارة منک فاکرام منی ایاک وفی لا تاکل السمک وتشرب اللبن لا یکن
منک اکل السمک وشرب اللبن معه فان التی ینصب به المضارع مثل ارید
ان تحسن الی مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب
بحذف النون وکلمة ان التی تقع بعد العلم اذا لم یکن بمعنی الظن هی
المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقیق فتناسب العلم بخلاف
الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه ولیست ای ان الواقعة بعد
لیست

العلم بهذه ای ان الناصبة نحو علمت ان سیقوم وان لا یقوم وان الواقعة
بعد الظن ففیها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته علی غلبة الوقوع
یلایم ان المخففة الدالة علی التحقیق وباعتبار عدم الیقین یلایم ان
المصدریة فیصح وقوع کلیهما فیجری فی ان التی بعده الوجهان ولن
مثل لن ابرح ومعناها ای ومعنی لن نفی المستقبل نفیا مؤکدا لا مؤبدا
والا یلزم ان یکون فی قوله تع فلن ابرح الارض حتی یأذن لی ابی تناقض
لان لن یقتضی التابید وحتی یأذن الانتهاء واذن التی ینتصب بها
المضارع اذا لم یعتمد ما بعدها علی ما قبلها او لم یکن ما بعدها معمولا
لما قبلها لانه اذا اعتمد ما بعدها علی ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها
لا تقدر ان تعمل فیما اعتمد علی ما قبلها فصار کانه سقط حکما وکان
عطف علی لم یعتمد ای ینتصب بها المضارع اذا لم یعتمد ما بعدها علی
ما قبلها او کان الفعل المضارع المذکور بعدها مستقبلا لکونها جوابا فلا
وجزاء وهو لا یمکن الا فی الاستقبال فان فقد احد الشرطین نحو انا اذن
احسن الیک وکقولک لمن یحدثک اذن اظنک کاذبا او کلاهما کقولک
لمن یحدثک انا اذن اظنک کاذبا وجب الرفع مثل قولک لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثال جامع لا یحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء
وقوله اذا لم یعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها کما اشرنا الیه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثیل اذن بهذا المثال علی طریقة
تمثیلات اخواتها الا انه لما کان انتصاب المضارع بها مشروطا

بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر اذا وقعت اى ان بعد

الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد

بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد

بالعطف وان ضعف وكي التى ينصب بها المضارع مثل اسلمت كى

ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام

لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينصب المضارع بعدها بتقدير

ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى

زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى او حال كون حتى بمعنى

كى للسببية او الى لانتهاء الغاية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى

كى وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا و

كنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى وللاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او

حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال

ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى يدخل حتى الحال بمعنى زمان

الحال تحقيقا او بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه ويجئ

مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل

البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية للحال الماضية كانك كنت فى زمان

الدخول حينئذ بهذه العبارة وتحكيها الى زمان التكلم على ما كنت عليه

وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا باقية على ما كان عليه

وحكيه

وحكيه ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقديره

ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف الابتداء

لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها الكلام

مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدا يكون الفعل خبره ليكون حتى

داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرفع ما بعد حتى لعدم الناصب

والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الا

تصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا

يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى

زمان التكلم ومن ثمه اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند

ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع

نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى

حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا الفعل بان يجعل

كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما

بعدها لما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع

الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما

بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو

مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب قطعا

مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول كان

التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخلها

ولا فساد فيه وجاز اتيتهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذ
المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب
متحقق الحصول فقوله ايتهم عطف بتقدير جاز على اجازة التامة الاعلى
كان سيري حتى ادخلها العدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي
جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب المضارع بعدها هي لام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا مثل
وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا
يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف
يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من
الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما
كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان بعدها الانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية
ماقبلها لما بعدها لانه يعدل عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج
الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليصير بتقديم الاشياء او في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كونه ما

بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك
زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اولا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشرب اي هل يكون منكم ماء
فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما ليس منك اتيان فتحديث
ويندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال
فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى
السببية مقصود والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف
على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سا اترك منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي
قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا
زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب

لتضمنها معنى إنْ التي هي موضوعة للابهام وإذا موضوعة للامر المقطوع
به وبأنِ مقدرة عطف على قوله بلم اي بجزم المضارع بأنْ مقدرة ويجئ
بيانه ان شاء الله تع فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع فلا يبعد
لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب
والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم
استمرار انتفاء نفع الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولم ينفعه الندم افاد
استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل وتختص ايضا بجواز
حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها
وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول إن لما تضرب
كما تقول إن لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع
ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل
فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو قوله تع ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا
ولا النهي وهي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها
اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على
جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم

مقام ولا النهي المطلوب بها الترك

المجازاة

سواء كان سببا في الخارج او في الذهن او ما لذا السببية
والملازمة اعتبار المتكلم لا نفس الامر وان كان نفعا كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما بمجرد اعتبار الخبر
المتكلم فهو ما ذكره الشارح بقوله ان تشتمني الخ

المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على
شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا لشيء
فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل
كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا
ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني انه من مكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس
سببا للاكرام عنده وتسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق
الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط
والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو إنْ وما يتضمنها مع صلاحية المحل
وان كان الثاني مضارعا فالوجهان الرفع فيه والجزم لتعلقه بالجازم وهو إنْ الشرطية
والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتاه
اتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى
نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا للقداء لم يقترن بقد سواء كان قد لفظا
كقوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تع ان كان قميصه قد
من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه

اي للجزم لكونه معربا بخلاف الماضي اذ ليس محلا للاعراب لكونه مبنيا

جزم لسقوط الياء

الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا وتقديرا ونحو ما فوق الاول لانه ماضيا ... واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا

بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لا اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز به عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي فيصح بالفاء وأثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء احد الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما يقال ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او بلم او بلن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط الاسمية للجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختص بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو

زرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و قصد السببية او سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة و قصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المحذوف المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية بهذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان ترفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني

يمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تع فذرهم في طغيانهم يعمهون
اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ
يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها امثلة الامر وكان المراد بصيغة
الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض
انما قال مثال الامر لان الامر كالمشهور في هذا النوع من الافعال لشهرة المعنى المصدري ايضا
فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كما ذكره المصنف بقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب و
عن مثل ليضرب وليدع وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
البناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وبهذه الصفة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع
المجزوم وهو اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما اشبه ما فيه اللام من
المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب
لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وجعل ما بقي امرا
نحو عِدْ من تعد وَقِ من تقي وضارب من تضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي هٰهنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف

من المزيد فيه وانما ضم باب الافعال لان غيره زيدت بهمزة وصل على ما بقي
بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة
مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم
على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن الكسر الى الضم على تقدير الكسر فانه اذا قيل افتل
بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل بكسر التاء ومكسورة
فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس
بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو
فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا
همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا
يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هٰهنا اكتفاء بذكره فيما
فلما كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا
للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضُرِب ودُحرِج واُعلِم واختير لهذا النوع من
التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج عن الضمة الى
الكسرة ووزن فُعِل بالخروج من الكسرة الى الضمة اثقل وان كان غريبا يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج الثقيل من الكسرة الى الضمة فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود
بالخفة منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطُلِق واقتُدِر واستُخرِج لئلا يلتبس
بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء نحو تُعُلِّم وتُجُوهِل وتُدُحرِج لئلا يلتبس
مضارع علّمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طُوِيَ ورُوِيَ من اللفيف

فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في نحو يقول ويبيع قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما
خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض فيه واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر
وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما قيل وبيع واصلهما
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وبيع
وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع وجاء
الاشمام وهو فصيح نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال
بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فيقال قول وبوع بالاسكان بلا نقل و
جعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل
العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد فيجيء اللغات الثلاث فيه اختير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا
تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فيه ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما
في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما
قبلها ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم
لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح
ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
ينقلب العين فيه الفا اذا كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار
ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل
به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف عليه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور او القيام او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن
وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما
بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او الف المفاعلة نحو
ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به والمتعدي
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا الكلام كثير والى اثنين ثانيهما
غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما يصدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة
كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال
له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها

على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت
عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين و
هي حسبت وظننت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم
وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا
فاضلا فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حيث تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الا
خبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك باقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها وهي جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر
الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف
المبتدا او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو
المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما لكان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا
فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة

من تحت

طالما ما زائدة

من تحت بنقطتين اي لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول
الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا
الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي
الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت و ظننت
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومن خصائص افعال
القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد
ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين لها كلاما
تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر
وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز
وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم
في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما سيان وان
الالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل
ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد او بين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب

او بين معموليها نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم
زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في
هذه الصور واجب ولهذا قيد جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين
معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا
من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق
وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا بدون معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام
بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة
على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال الضربة
بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما
تعلق قبل هذه الثلث لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة
الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما
لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقود
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما ان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن
ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا
قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز

لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال الاعمال في اللفظ والمعنى
والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي من خصايص افعال القلوب
انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين
لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي و
شتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل
المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمه قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل
والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما
ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها
غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل
مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وقد اجري
مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحمل عليه حمل النقيض
وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون
فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من
عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال
القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول هي

اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين

وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان

خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى

تعهدت به اى بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت

من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكان الوهم واللوم

نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى

تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم

عليه ورايت بمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة

ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت

تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة

ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم

والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق

الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة

ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت

لانها ليست بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة انما

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم

بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال

وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى القيدة فيما وضعت له هذه

الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة

خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان

ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها

خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة

لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل واحد من الصفة والتقرير

عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور

عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لا غاية لها اى لان لها معان زائدة

على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار

فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال فى هذا المثال

صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال فى

اليه فى الزمان الماضى وكذا كل منها فلا شك ان كل

جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة

خارجة عنه فخرج افعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام

فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض

من وضع افعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف

الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير

فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى
قيد مخصص زائد لاخراج الافعال التامة وهي اي افعال الناقصة
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا
وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقبل بالياء
وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى
كان وصار وما انفك وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من
القارة وغيرها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية
والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما
في من كانت امك ومعناها اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا
قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت
كانها حربة اي رمح قال الاندلسي لا يبعد ان يجاوز بها
جاء وقعدت عن الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا
للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية

المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثرها المترتب عليه
مثلا صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناها واثره
المرتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني وافاد معناها الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو
غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الا
فعال المبتدأ لكونه فاعلا وتنصب الخبر لكونه شبيها بالمفعول
به في توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما فكان تكون ناقصة
بمعنى ثابتة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان
الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
الله عليما حكيما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار
فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول
الشاعر بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
فراخا بيوضها فان بيضها لم يكن فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا
ايضا عطف على قوله لثبوت اه اي كان فيها ضمير الشان اسما لها والجملة
واقعة بعدها مفسرة للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة
فكان تكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت

ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن كقوله تع كن فيكون
ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها بالمعنى الاصل
كقوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من
هو في المهد صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى
على المضي وانما ذكرها في القسمين مع كونهما غير ناقصة
استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين
خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى
ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا من بكر الى
ويلحق بصار ما زال ورجع واستحال وتحول وارتد قال
الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
بتدارك الهفوات بالحسنات وقال فيا لك من نعمى
تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقا
المدلول عليها بموادها الا بصدرتها مثل اصبح زيد قائما وامسى
زيد مسعودا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران
مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح والمساء
او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه

الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع
ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت هنيا طيبا لكن
لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعلتا في حكم العدم ولذلك
لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة واض وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة
في غير ذلك كاض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولفظ المص
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
التفصيل الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
قال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال
يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة
الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي انفصل الاسم ان خبرها
الحضة لكل لفاعلها قبل [illegible] اسمها فالكل [illegible] على ان اسمها ليس بنفسه على حدة
من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات [illegible]
فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يتصل بها عادة فمعنى ما زال زيد

أميرا لاستمرار إمارته بمعنى زمان قابلية وصلاحية للإمارة أفاد دلالتها
على الاستمرار فلأن النفي مأخوذ في هذه الأفعال فإذا دخلت أدوات
النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها أي هذه الأفعال الأربعة إذا أريد
بها استمرار الثبوت النفي بدخول أداته عليها لفظا وهو ظاهر أو تقديرا كقوله
تع تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ فإنه لو لم يدخل أدوات النفي عليها
لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
أمر أي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بأن جعلت تلك المدة ظرف
زمان له وذلك لأن لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر
وتقدير الزمان قبل المصادر كثير وإذا قدر الزمان قبل فلا بد هنالك
من جملة كلام يفيد فائدة تامة إلى هذا أشار بقوله ومن ثمه أي من أجل أنه
لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها احتاج إلى وجود كلام مستقل بالإفادة
لأنه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة مثل اجلس
ما دام زيد جالسا أي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يستقل ما دام
باجلس واجلس من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الأفعال المصدرة
بحروف النفي فإنها مع أسمائها وأخبارها كلام مستقل بالإفادة فلا حاجة إلى وجود
كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا أي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما
أي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك
تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان

الماضي

الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تع ألا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم أخبارها أي
أخبار الأفعال الناقصة كلها على أسمائها إذ ليس فيها إلا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده
وعدمه فينبغي أن يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها
كم كان مالك أو تأخيرها عنها لغرض ما يقتضيه وإن أريد به نفي الضرورة
عن جانب العدم فقط ينبغي أن يقيد بمثل قولنا إذا لم يمنع مانع من التقديم
ويجوز أن يكون واجبا كالمثال المذكور وفي الأفعال الناقصة في تقديمها
أي تقديم أخبارها عليها أي على تلك الأفعال واقعة على ثلثة أقسام قسم يجوز
تقديم أخبارها عليها وهو من كان إلى راح وهو أحد عشر فعلا لكونها
أفعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال لقوتها وقسم لا
يجوز تقديم أخبارها عليها وهو أي هذه القسم ما في أوله كلمة ما نافية
كانت أو مصدرية أما إذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي
عليه لأنه يقتضي الصدر وأما إذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول
المصدر على نفس المصدر وخالف هذا الحكم خلافا ابن كيسان بأن يكون
هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة تنبيه
فكأنه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لأن أداة النفي لما
دخلت على الفعل الذي معناه النفي أفادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم
تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور

من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة
اجرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكو
وابن السراج والزجاج على انه لا يجوز في مراعاة النفي اذ يمتنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريين وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز نظرا على انه
فعل وجاز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما
في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله
للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى
في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لكونه اقرب
للخبر حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
لمواجهة فيه اخذا اي اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالفعل لما يقتضي السبب تحقيق بشروعه فيها
بعض السبب فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى
طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت

ان امرت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع
ومجهول وامر ونحو ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل فان الانشاءات في الاغلب من معان الحروف والحروف
لا يتصرف فيها فلا يدل على احد استعمالاته عسى زيد ان يخرج وهو
ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب خبر بتاويل عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل الفارع
مع انه مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى
انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يخرج في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب
وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لا يحتاج اليه
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا

قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وخبر وهو فاعل
ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول
كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى
ما سكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على احدى الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد جردوا ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا تذكر فيه ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو
الخبر دنو حصوله كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو خبره لفاعلك باشرافه على الحصول
للفاعل في الحال فقاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على
قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على
الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما
يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل منهما حكم
الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال واثباته

اي في الاستعمال الاخر سوى الوجه المذكور اي في قولنا عسى ان يخرج زيد

فعلى هذا التقدير يكون من قبيل اللغة الاولى ويلزم من هذا تجويز تقديم خبرها على اسمها فيكون تقدير الكلام عسى زيد ان يخرج فيؤل الى الاستعمال الاول

اي وفيه احتمال ثان ايضا

في افادة ادوات النفي نفي مضمونه على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا و
قيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما
في الماضي فلقوله تع وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى والتسليم
خطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات
لما خطأوه وما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تعالى
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه
في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه
وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في و
قت اخر وعن الثاني فلان تغيير النفي لتخطئة ذي الرمة وذا الرمة
تخطئتهم في تسليمهم لما روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن
شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تع
لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد في
الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال او كسائر
الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاول بقوله تع وما كادوا
يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية
بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب

متية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر
الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاول وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في
الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم وطفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه
الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير
ان تقول طفق زيدا واخذ او كرب يفعل وجعل زيد يقول قال الله
تعالى وطفقا يخصفان عليهما واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق
وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال
عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء او اوشك ان يجيء زيد **فعل**
التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض بحد عسى لله دره فارسا ووها

مثاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت عشره فانه فعل وضع
لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب
بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء ايضا
وله اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة
الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذى تضمنه
تركيب افعل به بشرط ان يكونا في ضمن التركيبين وهما اى فعلا التعجب
غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ
وهي اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد
ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لمن حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل
كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهاه الطعام وما امقته الكذب
ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه من رباعي او ثلاثي
مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بنحو ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه اى يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما
منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى
صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جائز
فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير

بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا
احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
ضرب المثل الامثال والامثال لا تتغير كما لا تتغير الامثال قيل عدم
التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخير الشيء
يستلزم تقديم غيره فلو اكتفي باحدهما لكفي ويجيب بان
ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما
مجرى المثل كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع
دائم الاحسن انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء
اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير
المضاف وفي البعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء
لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شيء اهر ذا ناب موصولة

١٧٦

اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن
زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين ولما
احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى
صار ذا فعل كالحم بمعنى صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا
الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب
منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو
القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس
الا وبه اي مجروره مفعول به عند الاخفش لاحسن بمعنى صير ذا
حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية او تجعل
اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون
احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي
اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل
وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم
يوضع لانشاء منها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فَعِل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في كل فعل اذا كان فاؤه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فَعِل بفتح الفاء وكسر العين وهي
الاصل والثانية فَعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين
الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين
قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي
نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي
لواحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص
بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد اجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم
الرجل زيد او يكون الفاعل مضافا الى المعرف بها او باللام
بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس
غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت
او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اذ نعم
شيئا هي وقال الفراء وابو علي هو موصولة بمعنى الذي فاعل نعم

ويكون

ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة
اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما
معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ
ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ
محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ
ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير
سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه سئل من هذا فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
او مطابقة للفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الا
فراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة

بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله
جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا
مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتشبيهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل
الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله فنعم الما
هدون وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حبّ في حبذا وهو اي
حبذا مركب من الشيء اي حبّ اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله
وفاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو
عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا
او مؤنثا لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ويعده او بعد حبذا
المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا
او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في
الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد و
حبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا

رجلين

رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين و
حبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد المخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب
حال من الفاعل لا عن المخصوص **الحرف ما دل على معنى في غيره**
اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه
اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما
وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط
منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل
مررت بزيد او انا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر
لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي
حروف الجر من والى وحتى ثم ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه

ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما
باسميهما الموجودين وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها
حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو وهي اي الواو التي يقدر
بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى
لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما والثلثة الباقية
يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى وما يفيد
فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف
على الابتداء اي ويجئ من للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجئ
من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض
الدراهم وزايدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد

خلافا

خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب
ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله
قد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او
شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب
بقولهم قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان
نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب
المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع
قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع
كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بالتشبيه بالى كما اكتفى في كونها
لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة
وتختص حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعها بعد الفعل خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها
على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية
اي الظرفية مدخولها للشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا

نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع
النخل أي على جذوع النخل والباء للإلصاق أي لإفادة لصوق أمر بمجرور الباء
هذه كما ترى في مررت بزيد فإن الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد
أي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة أي لاستعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه أي مع سرجه
بمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم أن يكون
السرج حال الاشتراء للفرس ملصقا به فالإلصاق يستلزم المصاحبة من
غير عكس والمقابلة أي لإفادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت
هذا بذلك والتعدية أي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
بإدخال الباء على فاعله فإن معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما
التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف
الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو
جلست بالمسجد وزيادة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل
زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما
زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غير الخبر
الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
زيد وكفى بالله شهيدا وألقى بيده أي حسبك زيد وكفى الله شهيدا
وألقى يده أو كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد

وكفى

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل أو ...

واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل او لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخالفتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك و المختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان التمييز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان

والتي بيده او كان خبرا ... الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد

جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء ويلحقها اي
رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم وتجره نحو ربما
ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي
واو رب في حكمها انها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس فهذا الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر
وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها
بمعنى رب فلا يقدر دونها معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو
القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت
والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي
من الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال لا يقال والله اخبرني
حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا
بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن

رتبة

رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وهما المضمر والظاهر
وخص بظاهر لا مبالية والتاء مثلها اي مثل الواو في انها تكون عند حذف
الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا
لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص
منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اي
من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وذكره
لغير السؤال وللسؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي
كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون
لغير السؤال يكون للسؤال نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل
على المظهر يدخل على المضمر نحو بك لافعلن وبكر لافعلن وفي الدخول
على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمان لافعلن بخلافهما
فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لكان التناقض و
يتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما ولا فاللام في الجملة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم
وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى

تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما

فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل زيد قائم وبحذف جوابه او جوابه

القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي يدل على جواب

القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم و

زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل

عليه الجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا

يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن

للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء

الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول

وحده نحو اخذت عنه العلم او الزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء

بشيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكون ان اي عن وعلى اسمين بعلامة ذلك

بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه

نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض

الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن

اسنان مثل البرد الذائب للطافة وتختص والكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر

عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل في السعة على المضمر

نحو ما انا كانت ذخلف المبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى مجاوزته في بعض

اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي

يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي

هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما الا جميعه كما اذا قلت سافرت

من البلد مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها

فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان في السنة

وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة

من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر الذي اعتبرته حاضرا وان

مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد جميع

زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا

اي جميع زمان انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم

ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الحاضر وراءهما فكيف يصح اعتبارهما

مبتداء لزمان الفعل في المثال لان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن

ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف

اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي لاستثناء

ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حرفا جارة وبهذا

الاعتبار ذكرت هٰهنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا

زيد واذا نصبت يكون فعلا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به

اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها

على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت

وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها

بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما اعتبروا

في الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع القلة لكونها الكثرة لم يستحسن التغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها
اذا لوحظت مع فروعها بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهي ان وان ولكن وكان وليت ولعل اخرتها لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة عليها او لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من
اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم من اقسام الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه
والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها
على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما ولو وقعت
في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم
الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع
في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير
معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها
سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمه اي
من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في

موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه
موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما اشتق منه لان مقول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني
ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت
ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك
فاضل لوجوب كونها مع جملتها المبتدا حينئذ مفردا وحال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب
دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذ لك زعمت اي لولا زعمت
اني معاذ لك ولولا انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة
لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو
انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان اي تقدير المفرد
وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان
مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة
مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد
من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان

كان المراد من يكرمني في جزاء الا اكرامي ثابت اوجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قولك اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد
اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتداء محذوف الخبر اذا عبوديته للقفاء واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى
على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ويعظم قفاه
ولهازمه واللهازم مثناة عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق
الواحد او باراده ما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي
مثل اذا انه او ومثل شبهه ومما وجد ذلك في كثير من النسخ في جملة اشباهه قولهم
اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول المقول
فتعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري الحمد
قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي
فتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المعطوف
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا
المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت

فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة
فانه لا يجوز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم
لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثلا ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف عليه من حيث انه خبر
عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في
رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
ولهذا اي لما ذكرنا اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسمها قبل مضي الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك
وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه
لبنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه
كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الا
ستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل
اسمه وعطف شيء بالرفع عليه مثل ان المكسورة كما تقول ما خرج زيد ولكن
عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل

اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يتغير محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى
الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها
بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
او دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على
الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما
خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء
لمعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك ولختاروا تقديم ان دون اللام توجيها
للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او على خبرها او على ما
بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة الا انه لا يوافق اللام معناه اذ في
معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
وخففت ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف
اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على
ما هو الاصل ولهذا اي لما ذكره صرحا واللام على كلا التقديرين لازمة لها اما في الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال
فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم

عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول
المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا و
الخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا
للكوفيين في التعميم اي في تعميم الاخول وعدم التخصيص بدواخل المبتدا والخبر
لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
في تجويز دخولها على غيره ولا يخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان
قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر
والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم
منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير
الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا
لها فتكون عاملة في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل المقدر يقاوم العمل الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون

لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية و داخلا فعلها على
المبتدأ والخبر او غير داخل وقد شذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير
ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في سعة نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه الرواية شاذة غير معروفة واما في
الضرورة فجاء في المظهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم
ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل
اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان
يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة
وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو أفلا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفرق بينهما اما من
حيث المعنى لانه ان اعني بالاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من
حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة
وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح جريا على اخواتها ولان
الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة
واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة

١٨٦

مطابق ان ما تدخل على المفرد في الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى
على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن
المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت وان
لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم كما في أن المخففة ويجوز ان يقال
غير مقدر ضمير بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند
البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة وكلمة
لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاء
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسط او لكن
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو
المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي فقد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد
لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها
عن المشابهة وشابهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان و
ان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر فكانه اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو

وهي إنما العطف الجملة على الجملة وأما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الأخير ظاهر

وليت للتمني أي لإنشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو

ليت الشباب يعود يوما وأجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء

على أن ليت للتمني فكأنه قيل أتمنى زيدا قائما أي أتمناه كائنا على صفة القيام

فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت وأجاز الكسائي نصب الجزء

الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت أيام الصبى رواجعا

فالفراء يقول معناه أتمنى أيام الصبى رواجعا والكسائي يقول أي ليت

أيام الصبى كانت رواجعا والمحققون على أن رواجعا منصوب على أنه حال من

الضمير المستكن في خبرها المحذوف أي ليت أيام الصبى لنا كائنة حال كونها

راجعة ولعل للترجي أي لإنشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع

أمر مرجو أو مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب

بعد الواو وشذ الجر بها أي بكلمة لعل كما جاء في لغة العقيلية وأنشد السيرافي في

ذلك وداع دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع

أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبي المغوار منك قريب ولجيب عنه بأنه

يحتمل أن يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني أنه وقع مجرورا

في موضع الجر فالشاعر حكاه على ما كان عليه أو كان اشتهر ذلك الرجل بأبي

المغوار بالياء فيجب أن يحكى في الأحوال الثلاثة بالياء ولعل مراد المصنف أن ذكر

التأويل أن هذا البيت يحتمل أن لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والأفلا

حاجة إلى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكمه بشذوذه الحروف

العاطفة العطف في اللغة الإمالة ولما كانت الحروف تميل المعطوف على المعطوف

عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو وإما بكسر الهمزة وأم ولا

وبل ولكن وعد بعضهم أي المفسرة منها وعند الأكثرين أن ما بعدها فلا يكون من

عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر إلى أن بل التي بعدها مفرد نحو جاءني

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لأن ما بعدها بدل

غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح وأما معها ففصيح مطرد

في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذه الأغلاط فالأربعة الأول للجمع

أعم من أن يكون مطلقا أو مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا أن لا يكون لا

حد الشيئين أو الأشياء كما كانت أو ولها ولم يرد اجتماع المعطوف

والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان نحو قولك جاءني زيد وعمرو

أو فعمرو أو ثم عمرو أو حتى عمرو أي حصل الفعل من كليهما لا من أحدهما دون الآخر

فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لإطلاقها أي لا

ترتيب فيها المعطوف والمعطوف عليه بمعنى أنه لا يفهم هذا الترتيب منها

وجودا وعدما والفاء للترتيب أي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها

أي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها أي مثل ثم في

الترتيب بمهلة غير أن المهلة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء

التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها أي المعطوف بحتى

يجب أن يكون جزءا من متبوعها أي معطوف عليه ليفيد العطف بها قوة

ضعيف من متبوعها ومنشرح معطوفها ليفيد العطف بها قوة

مجسبه انقضاؤه وضعف أجزء أقوى أو ضعيف من حيث أنه قوي أو

العطف في اللغة الإمالة... في الحكم والإعراب في المفردات وفي الحصول في الجمل

الحكم من الفاعلية والمفعولية والإضافة والابتدائية والخبرية ونحوها

في الزمان أو المكان

في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليها حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وذلك
انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء او
قدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما انه اشترط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد
ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير
الانبياء ويتعلق بعد التعلق بغيرهم بالانبياء عليهم وان كانت موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا في قوة المعطوف او ضعفه فلا بد فيه ان يكون
معطوفها قويا او ضعيفا ليكون المناسب في الذهن تقدم ركبان الحاج على
رجالها وان كانت في بعض الاوقات على عكس ذلك مع انه يصح ان يقال قدم الحاج
حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء القوي او الضعيف كما يفيد عموم الفعل
في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي بالجزء الاخير يفيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء
الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه اذا اتت في العاطفة
ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون
العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت العاطفة محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا لئلا يلزم مزية للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لاشتهاره لان افادة الجزء في تعلق الحكم اعرف في العقل

لان العطف تقتضي المغايرة فلا يكون مثل اخذت الدراهم ودرهما وحتى درهما وهذا لا يجوز لعدم المغايرة والقطاع المذكور
حتى لو قيل مات الانبياء حتى الناس لم يجز لان ذلك عكس ما يقتضيه حتى اذ الانبياء بعض الناس وجزؤهم

واكثر في الوجود من اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح وبهذا ظهر وجه
اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى اتيانه بالجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل الجار وايضا كما وقع في بعض الحواشي واما وام
كل منها من الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال
كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل لا تطع منهم
اثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النهي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة
الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند
المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان
المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما في متن
المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن للمستويين
وافصح وجه يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن
وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة
على المصنف وعليها خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة كلام المصنف ههنا
لا يخلو عن الاضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ام اي من اجل ما ذكر بعينه

الكفور بالفتح ساتر النعمة والنعم من كفران النعمة وسترها

كان جوابهما الجواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال

عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما

اذا قلت أجاءك زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا

او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما الا على التعيين جاءك ام لا وفي ايجاب

بنعم كليهما الاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فاشار اليه بقوله

في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة

فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما اشارة في كل موضع الى

شرط اخر لا يخلو عن شيء اخر ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام عطف

قوله كان جوابهما التعيين على قوله ايجز ونقل نحو كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان

اخصر واحسن كما لا يخفي وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة في كونها

للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة

التي رايتها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا

الاخبار ثم شككت في انها شاء ام شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء

اي بل هي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو عندك فتضرب

الاضراب في الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة

مع اما او غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف بشيء على اخر باما يلزم ان يصدر

المعطوف عليه اولا باما ثم عطف على المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم

في اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء اخر باو

يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو

جاءني

١٨٦

جاءني الان زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة

والا لا يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف

يلزم ايراد عاطفتين معا فيكون احدهما لغوا والجواب في الاول ان اما السابقة على

المعطوف عليه ليست للعطف بل التنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني

ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها

على ما بعد اما الاول فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف

الثلاثة لاحد الامرين معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين في المعطوف والمعطوف عليه

على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف

عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد

الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو واي بل جاءني

عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم

المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع

منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما

جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي

في المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت

عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه

في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعني ما جاءني زيد بل جاءني عمرو وزيد اما

في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان

كانت لعطف على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لا لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون

لانه لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه** الا واما وها يصدر بها الجمل كلها لئلا يغفل
المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة في المفردات على اسماء الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاذان
وهاتان وهؤلاء **حروف النداء** انما لم يقل انها تستعمل لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل
القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين
كمال البعد وكمال القرب **حروف الايجاب** نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وفي بيان معانيها في تلك الحروف تنبيه
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما
كان او خبرا في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم
زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان معناه حينئذ لست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا لحملها على تصديق الاثبات المستفاد من انكار النفي وقد

ومن اقسام الحروف حروف التنبيه

المفهوم بهذا الوجه فلو قال احد بان يد اليس لي عليك الف درهم فقال
زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتصديق الاثبات بعد النفي **وبلى** مختصة
بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي
مجردا عن الاستفهام بلى في جواب من قال ما قام زيد بمعنى قام وهو ظاهر وفي
ايضا لنقض النفي الذي بعده ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت
ربنا وقد جاء على الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد
واي لاثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي ربي واي لعمري **واجل وجير وان**
والفتح وان تصديق المخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير
وان لمن قال لك قد اتاك زيد او لم يأتك زيد او قد اتاك او لم يأتك وجاء ان لتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر
ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء للمحب
تجيبها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف في كونها لتصديق الخبر **حروف
الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع
الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة

لها أصلاً فإن لها فوائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى إن وأن مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا للتأكيد نحو ما إن رأيت زيدا بعد نفيها أي ما رأيت زيدا وقلت أي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظر ما إن يجلس القاضي أي مدة جلوسه وقلت أيضا زيادتها مع لما نحو لما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليها نحو والله أن لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع إذا نحو إذا ما تخرج أخرج ومع متى نحو متى ما تذهب أذهب ومع أي نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومع أين نحو أينما تجلس أجلس ومع إن نحو إما ترين من البشر أحدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا أي أدوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم أغرقوا وعما قليل ونحو صديق كما أن عمرا أخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وأيما الأجلين قضيت فـ قيل ما فيهما اسم نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا أي كلمة لا تزاد

مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد أن المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك أي أن تسجد وقلت زيادة لا قبل أقسم نحو لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بهذا البلد وسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز ذلك في صورة نفي القسم وكثرت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر أي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر أي بها الكفر حتى رأى هلكه ومن والباء واللام تقدم ذكرها واستغني عن ذكرها لمنع زيادتها فلا حاجة إلى تكرارها حرفا التفسير وهي أي تفسير مبهم من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه أي مات وأن وهي أن المختصة بما في معنى القول أي بفعل مقترن في القول للظهور في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الأكثر إلا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مقترن معناه نحو قوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم فقوله أن يا إبراهيم تفسير للمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك قولك كتبت إليه أن ائت أي كتبت إليه شيئا هو ائت فأن حرف دال على أن ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقوله أن اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي أمرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله إلا ما أمرتني لأنه مفعول به لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى وأوحينا إلى أمك

ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول
الظاهر لاوحينا **حروف** المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية
اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك
اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو
عند سيبويه وجوز غيره دخولها على الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوله بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد
الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى ان زيدا قائم فيما مر وما فى معناه نحو اعجبنى
ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد
اى كونه زيدا **حروف التحضيض** هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها
صدر الكلام كذلك لانها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول
الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ
ويليها الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت
على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض
على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض

١٩٢

فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى
شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
مثل ما فات **حرف** التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان
هذه الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق
ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من
الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب وقوعه قريب
كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان
مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما يقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى
المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس للتقليل اى يضاف الى
التحقيق فى الاغلب للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى
بت ساهرا **حرف** الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام عامة
وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى
الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل

اتى على الانسان حين اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهو من لوازم الافعال
فان رأيت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحننت الى الالف المألوف
وعانقته وان اتى في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا
اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل
هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك بالاستقبال
والهمزة لا شك فيما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا الان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محذوف في الحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو اخوك
غير مستحسن منكر وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف
الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام
المتصلة فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع
هل مع ام المنقطعة باستبعاد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير
بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع واثمن كان وافمن كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة
فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام كما مر فان
للاستقبال وان لا تدخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل
وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال

سواء

١٦٢

سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في
الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على انهما دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك
ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في
نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور
ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق
به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي
بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد
يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
اللزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل
على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك
انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المتوهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الا
ستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع ولا يتصور هناك

استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب

انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام فكيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت

اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث

وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين كالاهانة

عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم

الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزمها الاكرام الاكرام وتلزمها اي ان ولو

الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين

استجارك ولو انتم تملكون او وان استجارك احد ولو تملكون انتم مرفوعان بانهما

فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه

كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا وبارزا وليس تاكيدا لفاعل

فعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده وفيه

نظر اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح

لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية

هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل

موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان

هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل

المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض

لعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى

التحقق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من

حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما

عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا كما في

المشتق الفعل من مصدره فان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز

وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا له لتعذر ما اي لتعذر وقوع الفعل في موضع

المذكور لتعذر ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فالاقلام ليس مشتقا

فيوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان

ولحترزبه عن توسط القسم ستقدمه غير الشرط على الشرط متعلق

بتقدمه لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا

لفظا او معنى ليكون الشرط على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق

الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه او في الجواب وكان

الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون

مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه اليمين

عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال الماضي لفظا

او ان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء

الكلام بتقدم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر

القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى

جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك

انا والله ان تأتني آتك على المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط

وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما انشرا على غير

١٩٤

ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه
وان اتيتني فوالله لاتينك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على
خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم
على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني مثال التقديم الشرط وجواز الفاء فانشر باعتبار
الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فمع كل من المثالين يقع
من حيث المعنى الثاني لختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل
عليه اولى وتقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضي المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر
الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما و
تقدير القسم كالقسم لفظا اي كالتلفظ به او مقدرا كملفوظه في صدر الكلام
فلزم في الشرط الذي بعده الماضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض
ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف
النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يلزم فيها الفاء

واما

واما التفصيل او التفصيل ما الجملة المتكلم في الذكر نحو قولك جائني القوم
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او الجملة
في الذهن ويكون معلومها للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها الجمل نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضدا لغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر
كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان هذا
مقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مفهوم يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات
وبسبب الحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وبسببه الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين
اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي حيز فائها
او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ
نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق مطلقا معوضا مطلقا غير مقيد بمحل التجويز تقديم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل
والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط
المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بمحل التجويز

التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد يوم الجمعة منطلق حذف فعل الشرط الذي هو
يكن من شيء واقيم اما مقام مهما وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما
على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل
المانع ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع
قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان
يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان
زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مبني على ان
لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة دفع حكم
الامتناع عن الاول دون الثاني في هذا التقدير لكون ما اي كان ما بعد
اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف الفعل الشرط وتوسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب

الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما حذف فعل
الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره
على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على
تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير
ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة
المخاطب المعلوم وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة الغائب المجهول مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة
لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع** كلا الردع هو الزجر
والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس
الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال
لك افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء كلا بمعنى حقا والمقصود
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو
الحرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول لتحقيق
ضده لكن حكموا بحرفيتها اذا كان بمعنى حقا ايضا نظرا الى ان المقصود
به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التأنيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي

ليكون من اول الامر علامة لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول

ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم

لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيته من اول الامر سكونه

هذه التاء على بناء ما لحقته وحركته تلك على اعراب ما لحقته دونهما

كالحرف الاخير مما لحقته به فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث

حقيقي تخير فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو

اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والاتصال وهذه المسئلة

قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث

وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث واما الحاق علامة

التثنية والجمع اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا

الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات

مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا

او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذ الحقت

على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير

فائدة بل هي حروف الحقت بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل

كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله المحققون ولا منع من جعلهن

الحروف ضمائر ويبدل الظاهر منها والغالب في مثل هذا الابدال ان

في بدل الكل او يكون الجملة خبرا لمبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر هنا

فوجب ان تقع الحركات الاعرابية على تاء التأنيث اللاحقة بالاسم وان يقع البناء على التاء اللاحقة بالفعل

او بصيغة المثنى والمجموع مذكرا ... اللاحق ... وان كان مشتركا في بعض المواضع

التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلته نونا فسمي ما به
يتنون الذي اعني النون تنوينا اشعارا بالحدوث وعروضه لما في
المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي
في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا ينتقض بها الحركة العارضة مثل
[illegible] وهي شاملة نون من ولدن و لكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الاخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات
ترابعوا او اضعاوا انما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبا
در من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء بينه وبينها وههنا
الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت اخر الكلمة هي الحركة فلا
حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف ولم يقل اخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد
بتبعيتها حركة الاخر تطفلها اليها في الوجود تطفل العارض للمعروض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولهذا لا يتصور معناه في غير
المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وهو الدال على ان
مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما
صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين

في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا
لا ارى منعاً من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً فاقول التنوين
في رجلٍ يفيد التنكير ايضاً فاذا جعلته علماً تمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق اذ عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذٍ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة
التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً عن
الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذٍ وساعتئذٍ وعامئذٍ وجعلنا
بعضهم فوق بعضٍ اي فوق بعضهم ومررت بكلٍ واحد وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلماتٍ فان الالف فيه
علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل
النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن
وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلاً امراة تثبت فيها التنوين
ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث فظاهر انه
ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علماً كعرفاتٍ ولا تنوين العوض
لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين
عليه والترنم وهو ما لحق لاواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب
حسن الغناء وانما اعتبر واما لحوق اواخر الابيات والمصاريع وان كان

للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقعاً كما نشاهد
من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم
بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو اما ان
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركاً مشبعاً باشباع
حركته واحداً من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل
والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء
وصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون
الترنم واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفاً ساكناً
صحيحاً كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع
امتداده لانه ليس هنا حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق
لتسامتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر ولحق بها
التنوين وقيل المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم من التنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا
التنوين عن حد الوزن ولهذا سقط عن التقطيع وليس
للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعاً

بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان
حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد
تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها
ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن
حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير
العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم
الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها لا تحذف حيثما كانت
لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربانّ
والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة
نحو اضربنانّ فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص
اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربنْ

بالخفيف

بالخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ
والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في جميع هذه
الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي
نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقولنّ الا قليلا لخلوه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد
في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا
ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة
الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلنّ اي الشرط المؤكد حرفه
بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود
من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء
الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في
كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة
قبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير
المخاطبة وهو الياء مكسور لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين

او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك
المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او
مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك
المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكرنا وقوله وتقول
في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثنا منقول
في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشبه بالواحد واضربنانّ في جمع
المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع
ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه
يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء
المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر
الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير
بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزُوا وارموا واخشوا والواحد
المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد

المذكر

المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة
فتقول اغزُنّ وارمُنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزُ والكفار
وارموا الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امراة بحذف الياء كما
حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها
نحو اخشوُنّ كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوُا الرجل فان لم يكن
اي مع الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ
فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول
اغزُونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت
اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى
كما يقال هل تريان هذا مثال الغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح
مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق
نون التاكيد وضم الواو كضمها في اترون القوم هذا مثال ما فيه
ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم ترِي الناس هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل
النون واغزونّ عطف على هل ترينّ لا على ترينّ اي ومن ثم قيل اغزونّ
برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزُنّ
في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم
واغزِنّ في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما قيل اغزي

القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب
التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو
مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن
اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء
الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد
رفعه اى لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة
التى بعدها وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهن الفقير وتحركوها كما حرك التنوين فرقا بينهما واعمالا للعكس
حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا و
الفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا
اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة
كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو
والياء فاذا وقفت عليها وجب ان يرد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والخفيفة
ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم و
الخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها الفا واذا انضم او
الكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير ولختم لحجر اللهم
اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضرا واجعل

نونات

نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف
آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصلى على من كلمة شفاعته في
غوار قام الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية
وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد
الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض عبد الرحمن الجامى
وفقه الله سبحانه في وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض
والاغراض ضحوة السبت الحادى عشر من رمضان المنتظم في سلك
شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة اللهم اغفر لي ولكاتب هذا
الكتاب ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ولحسن اليهم اجمعين

وقد وقع الفراغ من كتابة هذا الكتاب بعون الله
الملك الوهاب في يوم الجمعة بعد الظهر من
الثالثة
شهر الاول ذى القعدة اللهم اغفر لي ولوالدى
ولاقربائى ولاستاذى ولمن على حقوق
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات
اللهم ارزقني
علما وفهما
وعملا
خالصا
[illegible]
[illegible]
للفقير
[illegible]
المذنب
المحتاج الى
رحمة الله
[illegible] محمد
بن
[illegible]
غفر الله له
ولوالديه
[illegible]

تاريخ [illegible] ١١١٥
١١١٥
١١١٥

حاجی محمد اغانك [illegible] اغابه فارغ اولدیغی مجنقلکری سان الدر
رقیتش وقوزجغاز وقزیق وبنجسون وصالر بو قرینه لرك نصفنی دا

١٥٠

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
الرقم: ٦١٥٤ ف ٢/٨٢٢٩
العنوان: الفوائد الضيائية
المؤلف: الجامي، عبد الرحمن بن احمد
تاريخ النسخ: ١١٤٠ هـ
اسم الناسخ: محمد بن + كحو
عدد الأوراق: ٢١١ ق
ملاحظات:

٢٨٩٨

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات